



المحكمة العليا
الأميركية
عدالة متساوية
أمام القانون



وزارة الخارجية الأمريكية / المجلد 14 ، العدد 10
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

برامج الإعلام الخارجي:

جيريمي كيرتن
جوناثان مارغوليس

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي:
المحرر التنفيذي:

ريتشارد هاكابي
آنينا غرين
مايك فريدمان
جون جاسيك
جين بيري

رئيس التحرير:
مديرة التحرير:
محرر مساهم:
مستشار:
مدبرة الانتاج:

سيلفيا سكوت
روزالي تارغونסקי
آن موترو جاكوبس
مين ياو

تصميم العدد:
محررة النصوص:
محررة الصور:
تصميم الغلاف:

صورة الغلاف: تمثّل التأمل في العدالة للنحات جيمس إيرل فرايزر، على
مدخل مبني المحكمة العليا.
AP Images/Kenneth Lambert ©

الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الأميركيّة إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركيّة مع التحليلات والتعليقـات والمعلومات الخلفية في مجالـات مواضيعها وهي: مواقف اقتصاديـة، وقضايا عالمـية، وقضايا الديمقـراطـية، وأجنـدة السياسـة الخارجـية الأميركيـة، والمجتمع الأميركيـيـ وقيـمهـ.

تـنشر جميع الإصدارات باللغـات الإنـكليـزـيةـ والـفرـنسـيـةـ والـبرـتـغـاليةـ والإـسـبـانـيـةـ، وـتـنشر مـواضـيعـ مـخـاتـرـةـ مـنـهـاـ بالـلغـاتـ العـرـبـيـةـ والـرـوـسـيـةـ. تـنشر الإـصـدـارـاتـ بـالـلـغـةـ الإنـكـلـيـزـيـةـ كـلـ شـهـرـ تقـرـيـباـ، وـعـادـةـ يـتـبعـهـاـ نـشـرـ النـصـوـصـ المـتـرـجـمـةـ بـعـدـ مـدـةـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ أـسـبـوعـينـ وـأـرـبـعـةـ أـسـابـيعـ.

إنـ الأـرـاءـ الـوارـدـةـ فـيـ المـجـالـاتـ لـ تـعـكـسـ بـالـضـرـورـةـ آـرـاءـ أوـ سـيـاسـاتـ حـكـومـةـ الـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـلـ تـتـحـمـلـ زـارـةـ الـإـلـيـاهـ الـأـمـيـرـكـيـةـ أـيـةـ مـسـؤـولـيـةـ تـجـاهـ مـحتـوىـ الـمـجـالـاتـ أوـ فـيـماـ يـخـصـ الـوصـولـ الـمـسـتـمـرـ إـلـىـ مـوـاـقـعـ الـإـنـتـرـنـتـ الـمـوـصـولـةـ بـهـذـهـ الـمـجـالـاتـ. تـقـعـ هـذـهـ الـمـسـؤـولـيـةـ بـصـورـةـ حـصـرـيـةـ عـلـىـ النـاـشـرـيـنـ فـيـ هـذـهـ الـمـوـاـقـعـ. يـمـكـنـ اـسـتـنـسـاخـ وـتـرـجـمـةـ الـمـوـادـ الـوـارـدـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـجـالـاتـ فـيـ خـارـجـ الـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـيـرـكـيـةـ مـاـ لـمـ تـكـنـ الـمـوـادـ تـحـمـلـ قـيـودـاـ صـرـيـحةـ عـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ الـاـسـتـعـمـالـ حـمـاـيـةـ لـحـقـوقـ الـمـؤـلـفـ. يـجـبـ عـلـىـ الـمـسـتـعـمـلـيـنـ الـمـحـتـمـلـيـنـ لـلـصـورـ الـفـوـتوـغـرـافـيـةـ الـمـنـسـوـبـةـ إـلـىـ مـصـورـيـنـ مـحـدـدـيـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ إـذـنـ باـسـتـعـمـالـهـاـ مـنـ أـصـحـابـ الـصـورـ.

تـوجـدـ الإـصـدـارـاتـ الـجـارـيـةـ وـالـسـابـقـةـ لـهـذـهـ الـمـجـالـاتـ وـجـادـولـ بـالـتـوـارـيـخـ الـلـاحـقـةـ لـصـدـورـهـاـ عـلـىـ الصـفـحـةـ الـدـولـيـةـ الـخـاصـةـ بـمـكـتبـ برـامـجـ الـإـلـيـاهـ الـأـمـيـرـكـيـةـ عـلـىـ شـبـكـةـ الـإـنـتـرـنـتـ فـيـ الـمـوـقـعـ <http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>. وـتـوفـرـ هـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ وـفقـ بـرـامـجـ كـمـبـيـوتـرـ متـعدـدةـ لـتـسـهـيلـ تـصـفحـهـاـ مـباـشـرـةـ أوـ نـقـلـ مـحتـوىـهـاـ أوـ اـسـتـنـسـاخـهـاـ أوـ طـبـاعـتـهـاـ.

Editor, *eJournal USA*
IIP/PUBJ
U.S. Department of State
.4th St. S.W 301
Washington, DC 20547
United States of America

E-mail: eJournalUSA@state.gov

حول هذا العدد



© AP Images/Charles Dharapak

قضاة المحكمة العليا في صورة جماعية يوم 29 أيلول/سبتمبر، 2009، وهم، من اليمين، الجالسون: أعضاء المحكمة العليا: كلارنس توماس، وأنتونين سكالي، رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور، وعضو المحكمة العليا جون بول ستيفنس، وأنثوني إم. كنيدي. الواقفين: أعضاء المحكمة العليا سونيا سوتومايوर، ستيفن جي براير، روث بader غينسبيرغ، وصامويل الباي جونيور.

يقع في العاصمة واشنطن الصرح الذي يعتبر معيلاً أفضل تعبير عن حكم القانون في الولايات المتحدة. وهذا الصرح ليس مبنياً الكابيتول الأميركي حيث يعقد الكونغرس جلساته لسن القوانين، بل هو مبنيٌّ المحكمة العليا الواقع على مسافة قريبة إلى الشرق من مبني الكابيتول.

وخلال فترة القرن ونصف القرن الأولى من عمرها، كانت المحكمة العليا تعقد جلساتها في مبني الكابيتول؛ إذ كانت ضيفاً على الفرع التشريعي من الحكومة. لكن في عام 1935 انتقلت المحكمة وبعد طول انتظار إلى مقرها الذي "صمّم ليكون منسجماً مع أهمية وهيبة المحكمة والقضاء، بصفته فرعاً مساوياً ومستقلاً من فروع حكومة الولايات المتحدة."

وكان قد تعاظم احترام ومشروعية وهيبة المحكمة العليا. قليلون هم الذين يذكرون أن عبقرية أول قرار دستوري فذ للمحكمة في قضية "ماربورى ضد ماديسون" في عام 1803 تعزى في الواقع إلى قدرة رئيس المحكمة العليا حينئذ جون مارشال على صوغ قرار تجنب فيه توجيه أمر لوزير الخارجية حينئذ جيمس ماديسون باتخاذ أي إجراء معين. ولو أن المحكمة أقامت على ذلك، كما كان يدرك مارشال، لكن ماديسون سيتجاهل على الأرجح قرارها ذاك. غير أنه مع انتقال قضاة المحكمة إلى مقرهم الجديد لم يعد أحد يقوى على تحاول قرارات المحكمة العليا. حتى الرئيس الأسبق فرانكلين روزفلت الذي استطاع غضباً بسبب إصدار المحكمة قرارات اعتبرت فيها أجزاء أساسية من برنامجه للإنعاش الاقتصادي المعروف بالصفقة الجديدة بأنها غير دستورية. وفي العام 1936، وبعد إعادة انتخابة بصورة كاسحة، اقترح روزفلت زيادة عدد قضاة المحكمة، ما كان سيوفر له فرصة لتشكيل محكمة أكثر توافقاً مع أهدافه السياسية. وبالمثل رغم من شعبية روزفلت الهائلة في ذلك الحين، فإن الشعب الأميركي رفض بصورة حاسمة ما أصبح يعرف بمحاولة "حسو المحكمة بالأنصار". وأصبح دور المحكمة العليا كضامنة للتنافس النزيه وكمناصرة لسيادة القانون مجسداً بصورة راسخة في الحياة الأميركية، متجاوزاً قدرة أقوى الزعماء السياسيين وأكثرهم شعبية على الالتفاف عليها.

وهذا ظل الحال حتى يومنا هذا. هذا العدد من المجلة الإلكترونية يركز على وظائف المحكمة العليا. ومن المفهوم ولو بصورة ضمنية

في كل من مقالات هذا العدد أن الطريقة التي تدير المحكمة بها شؤونها تضيف إلى مشروعها وهببها في الوطن وفي الخارج، وإلى مكانتها كضامنة لسيادة القانون.

وفي هذا العدد من المجلة نقدم مجموعة من المقالات التي تشرح كيفية عمل المحكمة. وهي تصور كيف تفرض المحكمة احترامها على الأميركيين، وكيف تلعب دورا حيويا في النظام الدستوري. إننا محظوظون أن من بين كتاب المقالات التمهيدية لهذا العدد رئيس المحكمة جون روبرتس والنائبة العامة إلينا كيغان ومقالات كتبها علماء قانونيون وصحافيون.

ديفيد سافيج، مراسل صحيفة لوس أنجلوس تايمز لشؤون المحكمة العليا يبحث في طائفة عريضة من القضايا التي ستناقش في الدورة الحالية للمحكمة العليا والسوابق التاريخية التي تستند إليها قرارات المحكمة. أما أستاذة مادة القانون بجامعة فاندربرلت سوزانا شيري فتتحدث في مقالها عن عدد من العوامل التي تدخل في عملية اتخاذ المحكمة لقراراتها وأحكامها. ليندا غرينهاوس، الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة بيل والراسلة السابقة لصحيفة نيويورك تايمز، تطرح السؤال المثير التالي في مقالتها: لماذا يتخلى الكثير من قضاة المحكمة العليا عن نظراتهم العقائدية الأولية بعد تمضيتهم بعض الوقت في المحكمة؟

ولا يستطيع قضاة المحكمة التسعة أن يقوموا بوظائفهم دون مساعدة الكتاب القضائيين وسواهم من العديد من المسؤولين المساعدين في المحكمة. ومن مقابلة مع فيليبا سكارلت وهي كاتبة قانونية سابقة في المحكمة ومحامية مزاولة لهذه المهنة حاليا نستزيد عن دور كاتب المحكمة ونحصل على وجهة نظر داخلية عن المحكمة. وهناك أربعة مسؤولين في المحكمة — الكاتب القضائي للمحكمة، ورئيس الشرطة فيها، ومقرر المحكمة للقرارات والأحكام، ومسؤول الإعلام العام -- الذين يصفون وظائفهم وخفياتهم وكيف انتهى بهم أمر العمل لدى المحكمة.

ولا تعمل المحكمة العليا في فراغ. فتصف ميرا غور آري العديد من الحوارات التي تتم بين أعضاء في الجهاز القضائي الفدرالي ومهنيين قضائيين من جميع أرجاء العالم.

كما نضمّن هذا العدد سيراً حياتية موجزة للقضاة التسعة الحاليين وقاضيين متقاعدين من قضاة المحكمة، وننهي العدد ببليو غرافيا (قائمة بالمراجع) ودليل يتضمن مصادر على الإنترت. ويسعدنا أن نعرض في هذا العدد هذه الصورة المؤسسة أميركية جوهريّة بجوهرية المحكمة العليا.

المحررون



وزارة الخارجية الأمريكية / المجلد 14 ، العدد 10

<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

المحكمة العليا الأمريكية: عدالة متساوية أمام القانون

<p>11 النفوذ والاستقلال: دور السياسة في قرارات المحاكم . سوزانا شيري أستاذة قانون ومؤلفة تقدم ملخصاً للعوامل التي قد تلعب دورها في إصدار رأي قانوني.</p> <p>15 القضاة الذين يتغيرون ليندا غرينهاوس صحفية ومحاضرة تعطي مثلاً عن القضاة الذين تطورت فلسفتهم على مر الزمن.</p> <p>19 دور كاتب المحكمة العليا الأمريكية مقابلة مع فيليب كاتبة سابقة في المحكمة العليا تصف مسؤوليات وظيفتها.</p> <p>23 قضاة المحكمة العليا الأمريكية سير حياة القضاة الحاليين والمتقاعدين</p> <p>29 العمل خلف الكواليس أربعة موظفون في المحكمة العليا يصفون وظائفهم.</p>	<p>المقدمة 4 المحكمة العليا للولايات المتحدة القاضي جون جي روبرتس جونيور؛ رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة ينص الدستور على قيام المحكمة العليا بدور مركزي في نظام الحكم في الولايات المتحدة.</p> <p>5 دور المدعي العام الحكومي إلينا كيغان، المدعي العام للولايات المتحدة بصفته ممثلاً للحكومة الأمريكية في كافة القضايا القانونية التي تتعلق بالحكومة، يساهم مكتب المدعي العام في النظر في ثلاثة أربع قضايا التي ترفع أمام المحكمة العليا.</p> <p>القضاة، وأحكامهم، وعمل المحكمة 6 تقدير "ما هو القانون" ديفيد جي سافيج صحافي متخصص بالمحكمة العليا يناقش أساس سلطة المحكمة وبعض القضايا التي سوف تنظر فيها المحكمة خلال الفترة 2009-2010.</p> <p>9 وقياع أساسية حول المحكمة العليا الأمريكية 10 مخطط بياني: نظام المحاكم الأمريكية</p>
<p>33 القضاة يجتمعون سوية: برامج التبادل الدولي والسلطة القضائية الأمريكية ميرزا غور-أري مديرة مكتب العلاقات القضائية الدولية في المركز القضائي الفدرالي تصف برامج التبادل الدولي المتوفرة للقضاة حول العالم.</p> <p>36 مصادر إضافية</p>	

المقدمة

المحكمة العليا للولايات المتحدة

جون جي روبرتس جونيور
رئيس قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة



© AP Images/Lauren Victoria Burke

رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور

التي تُشكّل أساس الديمقراطية الدائمة للولايات المتحدة مصدرًا للإلهام لدول أخرى عبر العالم.

في العام 1776، أعلنت 13 مستعمرة أميركية استقلالها عن الحكم البريطاني. وقد وجدت هذه الولايات الجديدة القوة والوحدة في التأكيد على المبادئ الراسخة. نص إعلان استقلالها على أن الحكومة موجودة لخدمة الناس وأن للناس حقوقاً غير قابلة للتصرف بها وإن الحكومة تتضمن هذه الحقوق من خلال تمسكها بحكم القانون.

بعد توقيف القتال في ساحات المعارك، وجدت المبادئ التي أشعلت الثورة تعبيراً لها في الدستور المكتوب. دستور الولايات المتحدة هو بمثابة ميثاق بين الشعب الأميركي يضمن الحرية الشخصية وفيه بذلك الوعود من خلال تشكيل حكومة ديمقراطية يتوجب فيها على الذين يكتبون، ويفرضون، ويفسرون القانون الانصياع للقانون أيضاً.

يحدد الدستور دوراً مركزياً للمحكمة العليا في نظام حكم الولايات المتحدة. ينشئ الدستور المحكمة كهيئة قضائية مستقلة تصدر أحكامها بمعزل عن تأثير الرأي الشعبي والفروع المتقابلة للحكومة. بدلاً من ذلك، تلتزم المحكمة بمبدأ الإخلاص للقانون بالذات. يفرض الدستور على المحكمة اتخاذ الحكم في النزاعات، بغض النظر عن هويات الفرقاء، استناداً إلى ما يفرضه الدستور والقوانين النافذة.

يعرف الناس من بيننا الذين حصلوا على امتياز الخدمة في المحكمة العليا بأن المحكمة كسبت احترام مواطني بلادها من خلال التمسك بالمبادئ التي حفظت إصدار إعلان الاستقلال الأميركي، كما هو معبر عنها في دستور الولايات المتحدة والتي تستمر في توحيد أبناء الشعب الأميركي. أمل بأن تكون تلك المبادئ الثورية

دور المدعي العام الحكومي

إلينا كيغان

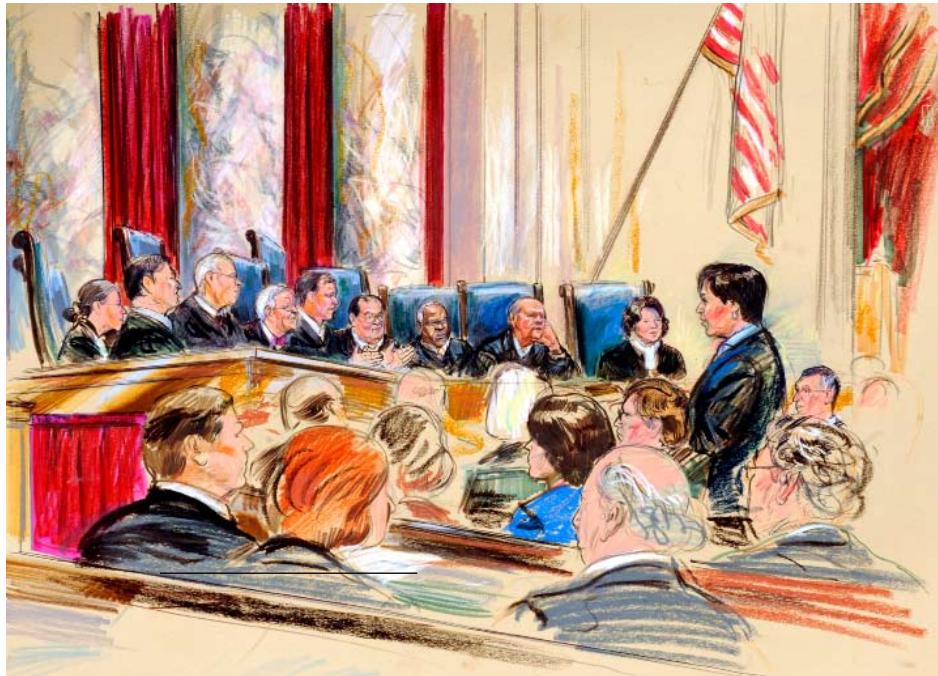
المدعي العام للولايات المتحدة

مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. في بعض الأحيان يطلب مكتب المدعي العام الإذن للمشاركة "صديق المحكمة"، وفي بعض الأحيان تلتئم المحكمة بالفعل رأي الحكومة الأمريكية من خلال دعوة المدعي العام إلى تقديم موجز الدعوى.

بحكم مركزه المؤسسي، يتحمل مكتب المدعي العام واجباً خاصاً يفرض عليه احترام السوابق الصادرة عن المحكمة العليا وممارسة دفاعه بإخلاص مطلق. أحياناً يعترض المدعي العام حتى بارتكاب الخطأ عندما يعتقد أن الموقف الذي اتخذته الحكومة في المحاكم الأدنى مرتبة غير متواافق مع مفهومها لما يفرضه الدستور والقوانين. بالإضافة إلى النزاعات القضائية المرفوعة أمام المحكمة العليا، يشرف مكتب المدعي العام على الدعاوى نيابة عن الحكومة فيمحاكم الاستئناف. وعندما تحصل الحكومة على حكم معاكس في محكمة أولية، يحدد المدعي العام ما إذا كان على الحكومة أن تستأنف ذلك الحكم. بصورة مماثلة، يقرر المدعي العام ما إذا كان عليه ان يطلب من المحكمة العليا ان تراجع الأحكام المعاكسة الصادرة من محاكم الاستئناف أم لا. من خلال التحكم بأي قضايا تستأنفها الحكومة، يحافظ مكتب المدعي العام على توافق المواقف التي تؤكدها حكومة الولايات المتحدة في القضايا المرفوعة أمام جميع محاكم النظام القضائي للدولة.

مكتب المدعي العام حيوى ليس فقط لتأمين التمثيل الفعال لمصالح حكومة الولايات المتحدة في المحاكم، بل وأيضاً لتأمين الإنصاف والتراهنة في المشاركة الحكومية في النظام القضائي من أجل المحافظة على حكم القانون في ديمقراطيتنا.

عين الرئيس أو بما إلينا كيغان مدعية عامة وهي ترفع تقاريرها إلى وزير العدل في وزارة العدل الأمريكية.



رسم تشكيلي بصور إلينا كيغان، المدعي العامة الحكومية، وهي تقدم قضية الحكومة أمام المحكمة العليا.

يسريني جداً أن أستفيد من هذه الفرصة لكي أصف للقراء الدوليين المميزين دور مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة.

يتمثل مكتب المدعي العام حكومة الولايات المتحدة في القضايا التي تطرح أمام المحكمة العليا للنظر فيها ويشرف على مناولة الدعاوى بالنيابة عن الحكومة في جميع محاكم الاستئناف.

في كل سنة، يشارك المكتب في ثلاثة أرباع القضايا المطروحة أمام المحكمة العليا أو أكثر. عندما تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً في قضية، يرافع عضو من مكتب المدعي العام نيابة عنها. القضايا متعددة فعلاً وقد تستدعي الدفاع عن دستورية قانون صادق عليه الكونغرس، أو التأكيد على قانونية قرار سياسي اتخذته وكالة تنفيذية، أو الدفاع عن إدانة في قضية جنائية فدرالية.

عندما لا تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً في قضية، يشارك مكتب المدعي العام في أحيان كثيرة بصفة "صديق المحكمة"، وينصح المحكمة بشأن التأثير المحتمل للقضية على

القضاء، وأحكامهم، وعمل المحكمة

تقرير ”ما هو القانون“

ديفيد جي سافيج



© AP Images/Collection of the Supreme Court of the United States, Steve Petteway

الرئيس أوباما ونائب الرئيس بايدن مع أعضاء المحكمة في غرفة اجتماعات القضاة

مضادة لممارسة القسوة ضد الحيوانات، بضمنها قتل الكلاب. ذهب الكونغرس إلى أبعد من ذلك وجعل من بيع أشرطة فيديو أو الصور التي تظهر حيوانات يجري تعذيبها أو قتالها بمثابة جريمة. ولكن عندما أدين روبرت ستيفنز لبيعه أشرطة فيديو تصور كلاباً مقتاتلة، أطلقت محكمة استئناف في ولاية فيلادلفيا سراحه وحكمت بأن القانون ينتهك التعديل الأول للدستور. ينص هذا التعديل على التالي: “لن يصدر الكونغرس أي قانون ... يختصر حرية الكلام.” في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2009، نظر قضاة المحكمة العليا في قضية “الولايات المتحدة ضد ستيفنز” لتقدير ما إذا كان فيلم قتل الكلاب يستحق الحماية لكونه يمثل حرية الكلام.

في اليوم التالي وفي قضية ”سالازار ضد بوينو“، نظرت المحكمة في ما إذا كان من الممكن الاحتفاظ في حقيقة عامة بصلب يكرم جنوداً قضوا نحبهم في القتال. في السنة الماضية، قالت محكمة استئناف أميركية في سان فرانسيسكو بوجوب نزع الصليب لأن عرض الرمز المسيحي على أرض حكومية ينتهك أحکام التعديل الأول الذي يحرم ”تأسيس دين“ من قبل الحكومة.

يكتب ديفيد جي سافيج حول المحكمة العليا في صحيفتي لوس أنجلوس تايمز وشيكاغو تريبيون. كما أنه مؤلف كتاب ”المحكمة العليا وسلطات الحكومة الأميركية“، وكتاب ”المحكمة العليا والحقوق الفردية“، وقد نشرت كليهما دار نشر ”سي كيو برييس“ في واشنطن العاصمة.

يحدد سافيج أنواع القضايا التي تحظى بمراجعة المحكمة العليا ويوجز بعض القضايا التي سوف تنظر فيها المحكمة في دورة انعقادها عام 2009-2010.

تبدأ المحكمة العليا الأميركية دورة انعقادها السنوية في تشرين الأول/أكتوبر بمواجهة مجموعة من القضايا والمسائل القانونية المثيرة للاهتمام، التي تمخضت جميعها عن نتيجة أحکام أصدرتها محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية عبر أرجاء البلاد. تتعلق بعض هذه القضايا بمعنى القانون الفدرالي، بينما تتطلب القضايا الأخرى تفسير الدستور.

فعلى سبيل المثال، هل يستطيع المدعون الفدراليون إدخال رجل إلى السجن باع أشرطة فيديو تظهر حيوانات مزارع وهي تتعرض للعنف والقتل من قبل كلاب شرس؟ لدى جميع الولايات قوانين

من القضاة المشاركون، او خمسة قضاة في حال كان القضاة التسعة يشاركون في النظر في القضية.

كان الدور الفريد للمحكمة العليا، عبر تاريخها، هو نص القانون وتحديد سلطات الحكومة. أعلن رئيس المحكمة العليا الأسبق جون مارشال عام 1803، “بالتأكيد يعود أمر تحديد ما هو القانون إلى وزارة العدل”. في رأيه في قضية “ماربوري ضد ماديسون”， قدم مارشال ثلاثة مبادئ تشكل أساس القانون الدستوري الأميركي. أو لا، الدستور يتقدّم على كافة القوانين الاعتبادية، بضمّنها تلك التي يصادق عليها الكونغرس ويوقعها الرئيس. ثانياً، تحدد المحكمة العليا الدستور وتقول “ما هو القانون”. ثالثاً، تبطل المحكمة مفعول القوانين التي تعتقد أنها تتعارض مع الدستور.

لغير الملمين بالديمقراطية الأمريكية، كما للعديد من الملمين بها، قد يبدو غريباً تقويض مثل هذه السلطة الكبيرة إلى تسعه قضاة غير منتخبين. يستطيع هؤلاء أن يبطلوا قوانين شرعاها الناس وممثلوهم، سواء كانت هذه القوانين فدرالية أو محلية أو صادرة عن الولايات. قد يُشكّل ذلك مفارقة ولكنه لم يحدث عرضياً أو من خلال الخطأ. وضع صانوو الدستور ثقة كبيرة في مفهوم وضع خطة مكتوبة للحكومة تعتبر بمثابة القانون. فوّضت سلطات معينة إلى ثلاثة فروع للحكم وقسمت السلطة بينها. نصت التعديلات الدستورية العشرة الأولى، التي عرفت باسم ميثاق الحقوق، على الحقوق المخصصة للناس. من أجل ان تنجح مثل هذه الخطة الكبرى، كان يتوجب على أحد ما أو على هيئة مستقلة عن الزعامات السياسية فرض تطبيق الدستور بمثابة القانون الأساسي للبلاد. المحكمة العليا هي تلك الهيئة.

القوانين الفدرالية مقابل قوانين الولايات

كانت وثيقة الدستور تتضمن 4500 كلمة فقط، كما تم تأليفها عام 1787. تركت هذه الوثيقة العديد من الأسئلة دون جواب. وكان أبرزها، ما هو الأمر بالنسبة للولايات؟ قام ممثلو 12 ولاية (من الولايات الثلاث عشرة الأصلية، لم تشارك ولاية رود آيلاند) بكتابة والمصادقة على الخطة القاضية بتأسيس حكومة فدرالية جديدة، غير أن معظم نوادي الحكم اليومي بقيت آنذاك، مثل اليوم، بيد الولايات والبلديات. هناك يسجل المواطنون أسماءهم للتصويت. هناك تبني وتدار الطرق، المدارس، الحدائق العامة والمكتبات وهناك تحمي دوائر الشرطة والإطفائية سلامة الناس. كرست المحكمة العليا الكثير من وقتها للعمل كحكم في النزاعات الناشئة بين السلطة القومية والولايات. لم تحل كافة النزاعات. بدأت الحرب الأهلية عام 1861 عندما أكدت الولايات الجنوبية على حقوقها في الانفصال عن الولايات المتحدة.

تستمر هذه النزاعات حتى يومنا الحاضر، رغم أنها ليست مستمرة بهذا القدر. تصدر المحكمة في كل دورة انعقاد لها تقريباً حكماء حول قضية واحدة أو عدة قضايا تتعلق بالنزاعات بين الأنظمة الفدرالية وقوانين الولايات. تنظم الحكومة الفدرالية التداول في منتحات عديدة تشمل الأدوية المسمومة، بصفتها الأطباء، لكن لدى

لاتدور جميع القضايا حول أفكار مجردة. طلبت شيرمين سميث من شرطة شيكاغو إعادة سيارتها، وبسرعة. حُجزت سيارتها عندما تم إلقاء القبض على صديقها و هو يداخلها وتبيّن انه يحمل مخدرات ممنوعة. إن القانون الإجرائي لمصادرة الممتلكات المتصلة بالمخدرات الذي أصدرته ولاية الينوي يسمح للولاية بمصادره السيارات المستعملة في ارتكاب جرائم المخدرات. بصفتها مالكة السيارة البريئ، كان يحق لسميث ان تستعيد سيارتها، ولكن تستطيع المدينة ان تأخذ مدة ستة أشهر لسماع دعوى من أجل تقرير كيفية التصرف بالممتلكات المصادر. رفعت سميث و مواطنون آخرون من شيكاغو قضية مشيرين إلى مادة الدستور التي تنص على انه لا يحق للحكومة مصادرة ممتلكات ”دون اتباع قواعد الإجراءات القانونية“.

في المجموع، هناك 45 قضية من المقرر النظر فيها بين أول يوم الاثنين من تشرين الأول/أكتوبر والسبعين الأولى من شهر كانون الثاني/يناير. خلال ذلك الوقت سوف يمحض القضاة أيضًا في 150 طلب استئناف تقريبًا تصلهم في كل أسبوع. سوف يُقبل عدد قليل منها، يُشَكِّل حوالي واحد بالمائة من المجموع، للنظر فيه من قبل المحكمة، وسوف يقرر إجراء مناقشات حول تلك القضایا خلال ثلاثة أو أربعة أشهر.

تقرير ”ما هو القانون“

تربع المحكمة العليا على قمة نظام محاكم فدرالية يشمل قضاة التحقيق الأول، وقضاة محاكم الدوائر الفدرالية، وما أعلى مرتبة منهم، و12 محكمة استئناف فدرالية إقليمية، ومحكمة متخصصة تراجع براءات الاختراع وقضايا التجارة الدولية. تصل معظم قضايا المحكمة العليا إلى القضاة بعد أن ترفع إليها عبر النظام القضائي. كما تأتي قضايا إلى المحكمة العليا من المحكمة العليا لإنحدر الولايات إذا كان النزاع يدور حول مسألة تتعلق بالقانون الفدرالي أو الدستور.

من أجل كسب حق المراجعة في المحكمة العليا، يجب أن تكون الخاسر في القضية لا تستمع المحكمة إلا إلى استئنافات صادرة عن أفراد أو هيئات خسرت قضية، أو على الأقل جزءاً منها من قضية، في محكمة ذات مرتبة أدنى. يجب أن ت تعرض القضية أيضاً تفاصيل نزاع حي يحمل تداعيات حقيقة. فُسرت المادة الثالثة من الدستور الأميركي على أنها تسمح للمحاكم الفدرالية بالنظر فقط في القضايا التي تُشكّل "نزاعاً فعلياً"، حيث لا يسمح باراء استشارية. ولكن بصورة أكثر أهمية، يجب أن تعرض القضية مسألة قانونية ذات شأن يجري النزاع حولها. السبب الأول لقبول النظر في القضية، استناداً إلى القضاة، هو عندما تنقسم الآراء في محاكم الاستئناف الأميركية حول مسألة تتعلق بالقانون الفدرالي.

من الواضح ان ذلك لن يفيد في حال تفسير نفس القانون بصورة مختلفة في مناطق مختلفة من البلاد. يتطلب قبول النظر في دعوى ترفع إلى المحكمة العليا أصوات أربعة على الأقل من قضاة المحكمة التسعة، وتنطلب اصدار الحكم في، أي قضية موافقةأغلبية



© AP Images/Toby Talbot

كسبت المدعية والموسيقية ديانا ليفين قضيتها التي رفعتها أمام المحكمة العليا.

الممارسات والعادات القائمة منذ أمد طويل. شملت هذه الأحكام الحكم الذي صدر في قضية "براون ضد مجلس التعليم" (1954) الذي حرم التمييز العنصري في المدارس العامة، وفي قضية "أنجل ضد فيتال" (1962)، الذي حرم "إقامة صلوات رسمية" في المدارس العامة، وفي قضية "ميراندا ضد اريزونا" (1966)، الذي أجبر رجال الشرطة على وجوب تحذير المتهمين بارتكاب جرائم بحقهم في البقاء صامتين، وفي قضية "رو ضد وايد" (1973) الذي ألغى العديد من قوانين الولايات الصادرة ضد الإجهاض.

"الإخلاص للدستور"

تعرض كل دورة منعقدة للمحكمة العليا خلافات جديدة. في خريف عام 2009، سوف تقرر المحكمة ما إذا كان إصدار الحكم بالسجن المؤبد على مجرم حدث، دون إمكانية حصوله على إخلاء سبيل مشروط، لارتكابه جريمة أقل درجة من جريمة قتل يُشكل "عقاباً قاسياً وغير اعتنادي". سوف تنظر المحكمة في قضيتيين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. الأولى هي قضية "سوليفان ضد فلوريدا" التي تتعلق بجو سوليفان البالغ من العمر الآن 33 سنة، الذي كان في سن 13 عندما أدين باغتصاب امرأة متقدمة في

الولايات قوانين تسمح للمستهلكين المتضررين برفع دعوى قضائية على مصانع الأدوية. مستندة إلى قانون كهذا، كسبت ديانا ليفين، وهي مؤلفة موسيقية من ولاية فيرمونت، حكماً يقضى بتغريم شركة الأدوية "وياث" مبلغ 7 ملايين دولار لصالحها. حققت ليفين بدواء للغثيان تبيّنه شركة وياث سبب لها الغنغرينا مما أدى إلى بتر ذراعها. أدى محامي شركة وياث في استئناف الحكم بأن الدواء وبطاقة التحذير المرفقة به وافق عليهما الوكالة الأميركيّة للأغذية والأدوية، وإن مثل هذه الموافقة يجب أن تحمي الشركة من المقاضة. لم تؤيد المحكمة العليا في قضية "وياث ضد ليفين" في 4 آذار/مارس 2009. حكمت المحكمة بستة أصوات مقابل ثلاثة بأن الموافقة الفدرالية على دواء "لا تتجاوز" أو تبطل قانون حماية المستهلك الذي أصدرته الولاية.

أحياناً، يستطيع حكم أصدرته المحكمة العليا أن يعيد تشكيل مجال كامل من قطاع الأعمال. في عام 1980، أقرت المحكمة بخمسة أصوات مقابل أربعة براءة اختراع لجرشومة مرکبة جينياً تستطيع أن تفكك النفط الخام. قال المعارضون أنه لا يمكن حماية مادة حية بواسطة براءة اختراع. يعزى إلى القرار المتخذ في قضية "دياموند ضد شاكراباري" الفضل في إطلاق صناعة التكنولوجيا البيولوجية.

خلال دورة الانعقاد هذه سوف تقرر المحكمة ما إذا كان بالإمكان حماية عمل تجاري مبتكر بواسطة براءة اختراع. صمم برنارد بيل斯基 ومخترع آخر مشترك معه معادلة رياضية لتقاضي ارتفاع تكاليف الطاقة بسبب التقلبات في الطقس، واستعملت هذه المعادلة في المدارس وشركات الأعمال. ولكن المكتب الأميركي للبراءات والمماركات المسجلة رفض طلب بيل斯基 للحصول على براءة على اعتبار أن هذه المعادلة فكرة مجردة، رغم كونها مفيدة، لا تشمل آلية أو تحول مادة فيزيائية. قال المحامون إن الحكم الذي سيصدر في قضية "بيل斯基 ضد دول" يمكن أن يؤثر على وضع الآلاف من البراءات في مجالات عديدة ب ضمنها برامج الكمبيوتر.

لكن أكثر قرارات المحاكم الحديثة شهرة نشأت عن مطالبات دستورية تشمل الحقوق الفردية. قبل القرن العشرين، قال القضاة إن ميثاق الحقوق يتعلق فقط بسلطات الحكومة الفدرالية. في نهاية الأمر، تقول الكلمات الأولى من التعديل الأول: "لا يحق للكونغرس أن يصدر أي قانون..." لكن في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، قررت المحكمة أن فقرة اتباع قواعد الإجراءات القانونية الواردة في التعديل الرابع عشر لا تنطبق على الولايات ("كما لا يحق لأية ولاية أن تحرم شخصاً من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع قواعد الاستحقاقات القضائية"، "تنصمن" بعض الحقوق الأساسية، مثل حرية الكلام وعدم التعرض لعمليات التفتيش غير المعقولة. كان هذا المفهوم قوياً جداً. فهو عنى أن الحمايات التي يضمنها الدستور الأميركي تصل إلى كل مركز شرطة أو سجن محلي، إلى كل مدرسة عامة وإلى كل مجلس بلدي. الأحكام الأكثر إثارة للجدل التي صدرت خلال العقود الأخيرة فرضت تطبيق الحقوق الدستورية التي عكست



© AP Images

السيدة بنكستون مع صفت مدربتها الابتدائية
المندمجة عنصرياً في سبرينغر، ولاية أوكلahoma
في عام 1958.

وكتب كينيدي في المقطع الأخير من قراره: ”على مر الزمن، ومن حيل إلى آخر، استطاع الدستور كسب� احترام العظيم وحتى، كما تجرا أن يطمح إلى ذلك جيمس ماديسون [واضع إطار الدستور الذي أصبح وبالتالي رئيساً] كسب إجلال الشعب الأميركي. لا يقال من درجة إخلاصنا للدستور او من درجة اعتراضنا بأصوله إذا اعترفنا ان التأكيد الصريح على حقوق أساسية معينة من جانب دول وشعوب أخرى يشدد ببساطة على مركزية نفس تلك الحقوق ضمن نطاق تراثنا في الحرية“.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسة الحكومة الأمريكية.

العمر وحكم عليه آنذاك بالسجن مدى الحياة. والثانية هي قضية ”غراهام ضد فلوريدا“ التي تتعلق بترانس غراهام الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة سطو مسلح عندما كان في سن 16. استناداً إلى تقرير نشرته منظمة العفو الدولية عام 2005، هناك ما لا يقل عن 2225 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن مدى الحياة في الولايات المتحدة لارتكابهم جرائم عندما كانوا أحدين.

حتى هذا التاريخ، كان القضاة حذرين في وضع حدود دستورية على الأحكام بالسجن. لكن استندت المحكمة إلى التحرير الذي نص عليه التعديل الثامن حول ”العقاب الفاسي وغير العتيادي“ للحد من عقوبة الموت، بضمنها الحكم الصادر عام 2005 في قضية ”روبر ضد سيمونز“ التي وضعت حدأ لعقوبة الموت للمجرمين الذين يكونون تحت سن 18 عند ارتكابهم الجريمة.

انتقد النقاد في الكونغرس وفي هيئات أخرى رأي المحكمة لإقرارها ”بالنقل الغامر للرأي العام الدولي“ ضد عقوبة الإعدام للمجرمين تحت السن القانونية. كتب القاضي أنطونи كينيدي، ”تفق الولايات المتحدة الآن وحيدة في عالم أدار ظهره ضد عقوبة الإعدام للأحداث“. ولكنه شدد أن حكم المحكمة استند إلى ”إجماع قومي“ في الولايات المتحدة في اليوم الحاضر يقضي بأن تتنفيذ حكم الإعدام بمجرم حدث يُشكّل عملاً فاسياً وغير عتيادي.

حقائق أساسية حول المحكمة العليا الأمريكية

القضايا

القضايا المرفوعة أمام المحكمة في كل دورة انعقاد - حوالي 10 آلاف قضية.

القضايا التي تخثار المحكمة النظر فيها في كل دورة انعقاد لها - حوالي 100 قضية.

الآراء الخطية في كل دورة انعقاد - 80-90 رأياً.

النسبة المئوية للقرارات الصادرة بالإجماع - 25-33%.

موافقة القضاة المطلوبة لكتاب قضية - 5 من أصل 9 قضاة.

القضاة

التعيينات في المحكمة - من قبل الرئيس.

ثبتت التعيينات في المحكمة - من قبل مجلس الشيوخ الأميركي.

عدد القضاة منذ العام 1790 - 99 قاضياً أعضاء في المحكمة. 17 رئيساً للمحكمة

قضاة جرى تعيينهم ولكنهم لم يُثبتوا في المنصب - 36.

عدد الكتاب المعاونين لكل قاضي - 3.

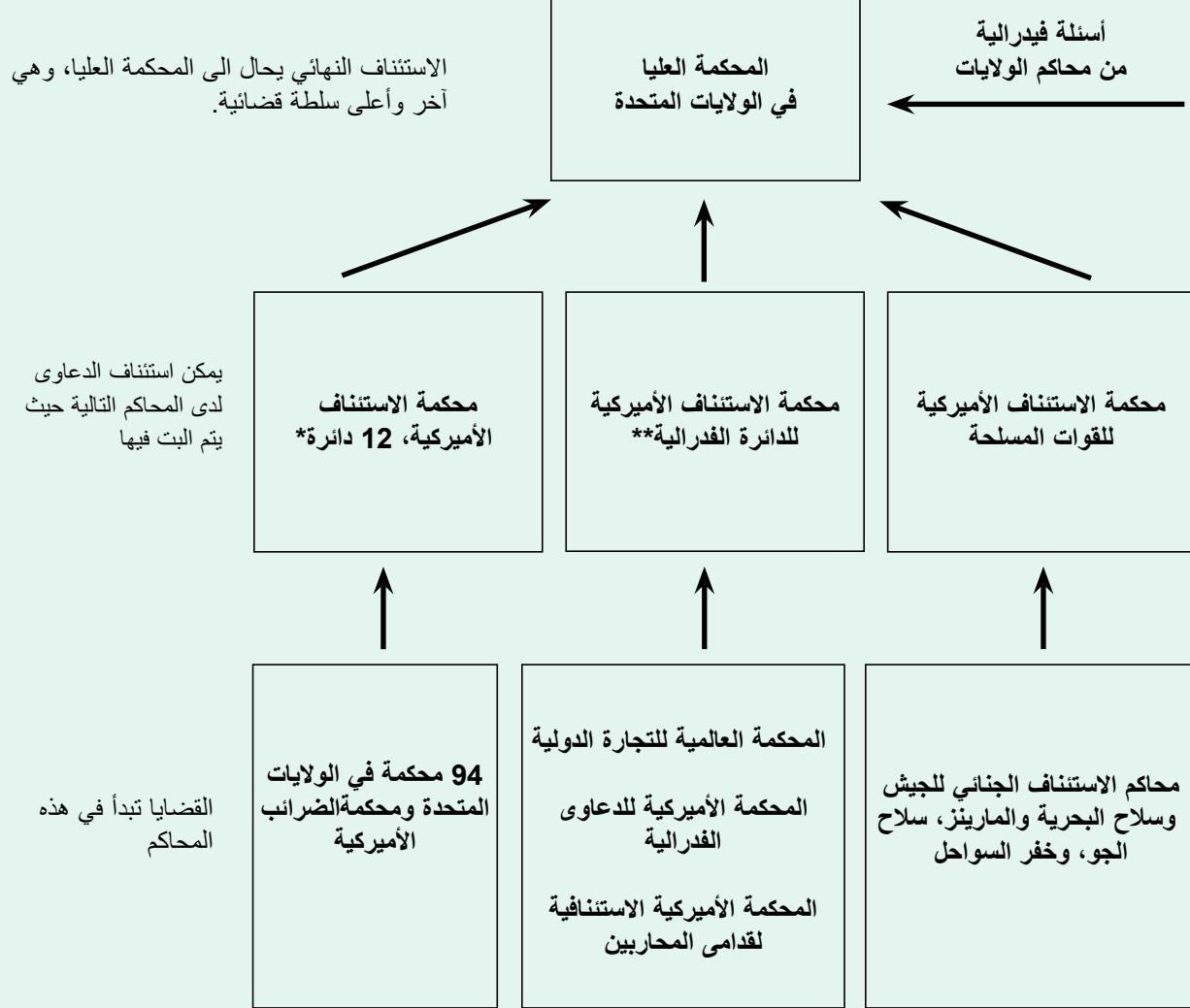
مدة التعيين - مدى الحياة او حتى التقاعد

أول قاضي أمريكي أفريقي - ثيرغود مارشال

أول قاضية - ساندرا داي اوكونور

أول قاضية من أصل لاتيني - سونيا سوتومايو

النظام القضائي في الولايات المتحدة



* تتعاطى محاكم الاستئناف الإقليمية إلاتنا عشرة أيضاً قضايا نصلها من عدد من الوكالات الفدرالية.

** كذلك تتعاطى محكمة الاستئناف للدائرة الفدرالية قضايا من لجنة التجارة الدولية، مجلس حماية أنظمة الاستحقاقات الوظيفية، مكتب براءات الاختراع والعلامات المسجلة ومجلس استئناف قضايا العقود.

النفوذ والاستقلالية: دور السياسة في قرارات المحكمة

سوزانا شيري



© AP Images/J. Scott Applewhite

من اليمين إلى اليسار : القضاة روبرتس، ستيفنز، توماس، غينزبرغ، وبراير يتشاركون لحظة زمالة.

قبل حوالي القرنين تقريباً، كتب المفكر الفرنسي ألكسيس دي توكيهيل، الدارس الشهير للحياة والعادات الأميركية يقول: ”بالتأكيد توجد أية مسألة سياسية في الولايات المتحدة لا تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مسألة قضائية.“ لا زال هذا القول صحيحاً حتى يومنا هذا، وطرح مازقاً فريداً للمحاكم الأميركية. كيف يستطيع القضاة أن يحلوا مسائل هي بطبيعتها سياسية أكثر من كونها قانونية؟ يمكن الجواب في هيكلية الفرع القضائي وعملية اتخاذ القرار التي يقوم بها القضاة.

بعكس القضاة في العديد من الدول الأخرى، يتم اختيار القضاة الأميركيين من بين صفوف المحامين العاديين وينصبون على منصة القضاة دون تلقي أي تدريب متخصص. ولا يتلقي حتى قضاة المحكمة العليا، رغم انهم كثيراً ما يملكون خبرة في محاكم أخرى، أي تدريب متخصص يتعدى دراسة الحقوق التي يحصل عليها كل محام في الولايات المتحدة. وفي حين أن الأفراد (بمن

سوزانا شيري هي أستاذة كرسى هيرمان أو لوينشتاين للقانون في كلية القانون بجامعة فاندربرلت في ناشفيل، ولاية تنسى. شاركت في تأليف ثلاثة كتب حول القانون الدستوري والنظرية الدستورية هي: ”قرارات رأي: فصل القانون عن السياسة في القضايا الدستورية“ (2008)، و”السعى الذي لا يكل عن التيقن: البحث المضلّل عن أساس دستورية“ (2002)، و”ما يتعذر كل منطق: الهجوم الراديكالي على الحقيقة في القانون الأميركي“ (1997). كما كتبت أيضاً عشرات المقالات وشاركت في تأليف ثلاثة كتب تعليمية.

تعرف شيري بمخاوفها من أن تؤثر الآراء السياسية لقاضٍ معين في أحکامه. تستنتاج بالقول إن هذه المخاوف مبالغ فيها إلى حد كبير. هناك عوامل كثيرة، شخصية كما ومؤسساتية، تتجاوز الميول السياسية لقاضٍ في شرح قراراته.

الديمقراطي. يضمن التنوع في الآراء السياسية في المحكمة والتعيين الدوري لقضاة جدد عدم تمكن أية فئة سياسية معينة من السيطرة على المحكمة لمدة طويلة.

إذا وضعنا الاختلافات جانبًا، فإن جميع القضاة يتشاركون في الالتزام بالدستور. إخلاصهم لهذا الهدف يجعل الولايات المتحدة دولة يحكمها حكم القانون، بدلاً من حكم الرجال. وعند تفسيرهم وتطبيقهم للدستور والقوانين، لا ينظر القضاة إلى أنفسهم كأوصياء مثاليين يسعون إلى حكم مجتمع غير مثالي، بل بدلاً من ذلك يعتبرون أنفسهم وكلاء مخلصين للقانون نفسه. تستطيع المحكمة العليا أن تقرر، وهي تقرر بالفعل، حول مسائل سياسية، ولكنها لا تفعل ذلك باستعمال نفس الأدوات القانونية التي تستعملها عند النظر في أية مسألة قانونية. فلو كان الأمر خلاف ذلك، لعرضت المحكمة شرعيتها بالذات للخطر: فقد لا ينظر الناس إليها كمؤسسة تستحق الاحترام الخاص.

الآراء الشخصية والسياسية

ومع ذلك، يملك القضاة آراء شخصية. وهم يتمتعون ببعضهم عن مدى قوة الدور الذي تلعبه آراؤهم السياسية في الواقع الأمر. يؤكّد بعض العلماء أن الميول السياسية للقضاة تلعب دوراً كبيراً، وتفرض بصورة أساسية قراراتهم في قضايا عديدة. ويشير هؤلاء إلى واقع كون القضاة الذين يعينون من جانب رؤساء محاافظين يميلون إلى التصويت في المحكمة بطريقة محافظة، وإن القضاة الذين يعينون على يد رؤساء ليبراليين يصوتون في المحكمة بطريقة معاكسة. توحّي بالتأكيد معارك تثبيت القضاة المعينين مؤخراً إلى أن العديد من الناس ينظرون إلى السياسة الشخصية للقضاة كعامل مهم في عملية اتخاذ القرار

القضائي.

ولكن يجب علينا أن لا نسارع إلى الاستنتاج بأن قضاة المحكمة العليا، مثلهم مثل السياسيين، يحاولون فقط تثبيت ميولهم السياسية. فهناك عدد من العوامل تجعل من هذا التحليل أكثر تعقيداً. أولاً، من الصعب فك التشابك بين الميول السياسية لقاضي وفلسفته القضائية. ويعتقد بعض القضاة بوجوب تفسير الدستور استناداً إلى ما عنده عندما جرى تبنيه للمرة الأولى، وبوجوب تفسير القرارات بالنظر فقط إلى نصوصها. ويعتقد آخرون أن معنى الدستور يمكن أن يتغير مع الوقت أو أن الأدلة الوثائقية محطة بعملية سن القانون يمكن أن تكون مفيدة في تفسيره.

يتعدد بعض القضاة كثيراً في إسقاط القوانين

فيهم قضاة المحكمة العليا المستقلون) الذين يدرسون لكي يصبحوا محامين قد يختارون التشديد على مجالات مواتي معينة، كقانون التوظيف أو قانون مكافحة الاحتكارات، فلا توجد أية برامج دراسية تهدف إلى إعدادهم لإشغال مهنة قضائية.

إذن، يبدأ قضاة المحكمة العليا حياتهم المهنية كمحامين. خلفياتهم، وتفضيلاتهم السياسية، وميولهم الفكرية هي، نظرياً، متقدمة بنفس قدر التنوع الذي تجده لدى أي مجموعة أخرى من المحامين. لكن هذا التنوع في أعضاء المحكمة العليا، ولا سيما النوع السياسي، يضيق نطاقه نوعاً ما بفعل العملية التي يتم بموجبها اختيار القضاة: يرشح الرئيس كل واحد من القضاة، ويرجب أن تصادق غالبية أعضاء مجلس الشيوخ على تثبيته. وبعد تعيينهم، يستمر قضاة المحكمة العليا في عملهم بمناصبهم حتى وفاتهم أو اختيارهم التقاعد. لا توجد دورة عمل ثابتة كما ليس هناك تقاعداً إلزامياً لهم. وهكذا تأتي الشواغر في المحكمة العليا متقطعة ولا يمكن التنبؤ بها، وتعتمد الآراء السياسية لأي قاضٍ على المشهد السياسي السائد وقت تعيينه. فالأرجح أن يتّخذ رئيس حائز على شعبية عالية ويشكّل حزبه غالبية في مجلس الشيوخ خيارات مختلفة جداً عن رئيس ضعيف يواجه مجلس شيوخ تكون فيه الغالبية للحزب المعارض.

في أي وقت معين، تتكون المحكمة العليا من قضاة جرى تعيينهم على يد رؤساء مختلفين وصادقت مجالس شيوخ مختلفة على تثبيتهم. ومع بداية دورة انعقاد المحكمة في تشرين الأول / أكتوبر 2009، نجد أن القضاة التسعة في المحكمة العليا، على سبيل المثال، قد جرى تعيينهم على يد خمسة رؤساء مختلفين، ثلاثة رؤساء من الحزب الجمهوري وأثنين من الحزب



الرئيس الجمهوري دوايت إيزنهاور (إلى اليسار) اختار ولIAM جي بربان لعضوية المحكمة العليا.

© AP Images

دوایت ایزنهاور، و تم تثبیت وارین فی منصبه من جانب مجلس شیوخ غالیته من الجمهوریین. بین ربع و ثلث عدد القضايا التي تحكم فيها المحكمة العليا تصدر قراراتها بالإجماع، ويوافق جميع القضاة على النتيجة، بغض النظر عن آرائهم السياسية. استنتجت إحدى الدراسات انه في حوالي نصف عدد القضايا التي تم الحكم فيها دون اجماع، لا تتماثل أصوات القضاة مع ما قد يكتهن به المرء بأنه يستند إلى آرائهم السياسية الشخصية. علاوة على ذلك، فإن بعض المسائل القانونية المهمة لا يمكن التنبؤ بها سياسياً: لا يمكننا دائماً أن نحدد الموقف "المحافظ" أو "اللبرالي" في قضايا تتعلق، على سبيل المثال، بحقوق دستورية متعارضة او قوانين تنظيمية معقدة.

عوامل أخرى في اتخاذ القرارات

إن هيكلية وعمل النظام القضائي تؤدي أيضاً إلى تعديل ميول أي قاضي فردي نحو فرض ميوله السياسية الشخصية. والعامل الأكثر أهمية هو ان على المحكمة أن تنشر وتتعل على الأحكام التي تصدرها: فكل قضية تترافق مع رأي واحد او أكثر خطى يقدم الحجج المنطقية الكامنة وراء قرار المحكمة، وتتوفر هذه الآراء لكل من يريد الاطلاع عليها. وهي تناقش بصورة واسعة في الصحف (وعلى الإنترن特) وتعرض في أحيان كثيرة إلى انتقادات دقيقة من جانب محامين، والقضاة، والباحثين. تؤمن هذه الشفافية عدم قيام القضاة بتحريف القانون دون تمييز.

فاستنساباتهم تكون محددة بضغوط كشفها أمام الرأي العام. وأي قاضٍ لا يريد ان ينظر إليه الناس على أنه أحق أو وجد سوف يكون حذراً في صياغة آراء مقتنة تُظهر منطقية استنتاجاته.

تلعب المداولات أيضاً دوراً في تخفيف نفوذ السياسة على عملية اتخاذ القرارات من جانب القضاة. قبل الوصول إلى قرار، يقرأ كل قاضٍ المواجه القانونية التي قدمتها أطراف الدعوى، ويستمع إلى (ويطرح أسئلة في أحيان كثيرة على) محامي الأطراف خلال تقييم الحجج الشفهية، ويتحدث مع القضاة الآخرين. كما قد يناقش القضاة أيضاً القضايا مع الكتاب القانونيين العاملين لديهم، ومع خريجين حديثين من كليات الحقوق الذين قد يوفرون وجهات نظر مختلفة نوعاً ما. بعد إجراء تصويت أولي على القضية، يتبدل القضاة مسودات آرائهم. خلال عملية المداولات الطويلة هذه يظل القضاة منفتحين على إمكانية الإلتئام، وليس من المستبعد أن يُغير قاضٍ



لا يتبع القاضي ديفيد سوثر (إلى اليسار) دائمًا التوجهات السياسية للرئيس جورج بيشوب بوش (الأب).

© AP Images/Charles Tasnadi

التي أفرّتها المجالس التشريعية في الولايات أو المجالس التشريعية الفدرالية (الكونغرس)، بينما يعتبر آخرون ان الإشراف الدقيق على أعمال المجالس التشريعية هو جزء أساسي من دورهم كحراس للدستور. فالقاضي الذي يعتقد بوجوب تفسير الدستور استناداً إلى معناه الأصلي، ويفيد تردد في إلغاء القوانين، سوف يكون على الأرجح غير متعاطف مع الادعاءات التي تقول بوجود قوانين مختلفة تنتهك الحقوق الدستورية للأفراد. فإذا صادف وأن كان هذا القاضي محافظاً من الوجهة السياسية، فإننا قد نعزّز خطأ عدم التعاطف مع هذه الادعاءات إلى السياسة وليس إلى الفلسفه القضائية.

قد تؤثر التجارب الشخصية والخلفية للقاضي أيضاً في كيفية مقاربته للقضية، رغم ان ذلك لا يتم دائمًا بطرق يمكن التنبؤ بها. فالقاضي الذي ترعرع فقيراً قد يشعر بالتعاطف مع الفقير، أو ربما قد يعتقد بدلاً من ذلك ان قدرته على التغلب على مشقات الفقر تظهر ان على الفقير ان يتحمل مسؤولية وضعه. والقاضي الذي يملك تجربة مباشرة مع شركات او مع هيئات عسكرية او حكومية (لاختيار بضعة أمثلة فقط) قد يكون لديه فهم أعمق ل نقاط قوتها ونقاط ضعفها.

في نهاية المطاف، يبدو أنه من الصعب دعم الاستنتاج بأن سياسة أي قاضٍ تُشكّل التأثير الوحيد (او حتى الرئيسي) على قراراته. هناك ببساطة حالات كثيرة جداً يفاجئ فيها القضاة الرؤساء الذين عينوهم، ويصوتون بما يتعارض مع آرائهم السياسية، أو يضمون أصواتهم إلى أصوات قضاة عينهم رئيس ينتمي إلى حزب آخر. اثنان من أشهر القضاة اللبيراليين في القرن العشرين، هما رئيس المحكمة العليا السابق ايرل وارين والقاضي ولIAM برینان، تم تعيينهما على يد الرئيس الجمهوري

ميو لا سياسية خاصة بهم. تكون هذه القضايا في أحيان كثيرة الأكثر إثارة للجدل وتشمل في العادة نزاعات سياسية تنقسم البلاد حولها على أساس سياسية. فلا عجب إذن بأن تقسم هذه القضايا القضاة بصورة مماثلة. لكن وجود مثل هذه القضايا يجب أن لا يدفعنا إلى الاستنتاج بأن السياسة تشكل عاملًا مسيطراً في معظم القضايا التي تتظر فيها المحكمة العليا.

لذلك، تؤثر عوامل عديدة على قرارات المحكمة العليا. وتلعب الآراء السياسية للقضاة دوراً صغيراً فقط. فلو كان الأمر بخلاف ذلك، كانت المحكمة أقل قدرة على العمل كآلية ضبط مستقلة تشرف على الفروع السياسية، وأقل قدرة على حماية حقوق الأفراد، وأقل أماناً لجهة شرعيتها. لن يكون لدى الناس نفس الثقة الكبيرة بمحكمة يُنظر إليها على أنها مجرد هيئة سياسية أخرى، بدلاً من صانع قرار قانوني مستقل. يعرف قضاة المحكمة (وغيرهم من القضاة) هذا الأمر، ويصونون سمعة المحكمة إلى أقصى حد ممكن من الدور السياسي عند إصدار أحكامهم.

رأيه بشأن أي قضية. ولأن القضاة، والمحامين، والأطراف، والكتاب القانونيين يمثلون مجموعة متنوعة من الآراء السياسية، فإن هذه العملية تساعد في تركيز اهتمام القضاة على العوامل القانونية بدلاً من العوامل السياسية.

وأخيراً، فإن مفهوم مراعاة القرارات التي اتخذت في قضايا سابقة (*Stare decisis*) يقيد مدى استنساب المحكمة، بغير الظروف الاستثنائية سوف تتبع المحكمة السوابق، أو القضايا التي أصدرت قرارات بشأنها في السابق. حتى القضاة الذين قد لا يوافقون على قرار سابق (بضمهم الذين خالفو عندما جرى إصدار الحكم الأصلي في القضية) سوف يشعرون بأنهم ملتزمون بتطبيق هذه السوابق على قضايا لاحقة. ومع تراكم القرارات حول مسألة معينة، فقد توضح المحكمة أو تبدل مبادئها، ولكن السوابق الأولى سوف تحدد نقطة البداية في ذلك. يحفل التاريخ بأمثلة رؤساء منتخبين حديثاً تعهدوا بتغيير سوابق معينة للمحكمة العليا، ولكنهم فشلوا في سعيهم رغم تعين قضاة جدد. يؤمن مفهوم مراعاة السوابق القانونية أن يتم تغيير المبادئ بصورة تدريجية وليس بصورة مفاجئة، وأن يكون من غير المحتمل إسقاط قرارات مترسخة جيداً. هذا التطور التدريجي للمبادئ يعزز بدوره الاستقرار وقابلية التكهن الضروريين في دولة ملتزمة بحكم القانون.

ليس هناك بالطبع من نظام مثالي. في عدد قليل من القضايا، يبدو التفسير المحتمل لتصويت قضاة معينين بأنها تعكس

القضاة الذين يتغيرون

ليندا غرينهاوس



© AP Images/Evan Vucci

القاضية المعينة حديثاً سونيا سوتومايور، برفقة رئيس المحكمة العليا جون روبرتس في أعقاب حفل تقلد منصبيها.

مقعدها في المحكمة العليا في 8 آب/أغسطس 2009.

إلا أن وصفها لعمل القاضي كنوع من الممارسة الميكانيكية ترك أسئلة كثيرة مثيرة مفتوحة. إذا كانت مهنة القضاة بهذا القدر من البساطة والوضوح فكيف يمكننا ان نبرر الحقيقة بأنه خلال دورة الانعقاد الأخيرة للمحكمة العليا أصدر القضاة أحکاماً في ثلث عدد القضايا المرفوعة إلى المحكمة (23 من أصل 74 قضية) بأغلبية 5 أصوات مقابل 4؟ ومن المفترض ان يكون القضاة في كلا الجانبين من القرارات المتنازع حولها اعتقدوا بأنهم مخلصون للقانون. لكنهم للعديد من الأسباب المتعددة، قاموا بتفسيير القانون بصورة مختلفة.

يمكن اعتبار ذلك الأمر واضحاً ويمكن التنبؤ به. فإذا لم يختلف القضاة فيما بينهم، لن تصبح عندئذ عملية ملء شواغر المحكمة العليا حديثاً يحتاج إلى كل ذلك الغليان في السياسة الأميركيّة كما هي عليه حالها في يومنا هذا. لكن الوصف الميكانيكي للدور القضائي طرح سؤالاً آخر محيراً أكثر حول السلوك القضائي:

ليندا غرينهاوس حائزة على لقب صحافية نايت المميزة المقيمة، وأستاذة كرسى جوزيف غولدشتاين للحقوق في كلية الحقوق في جامعة بيل، بنيو هيفن، ولاية كونيكت. وقد غطت منذ عام 1978 حتى عام 2008 نشاطات المحكمة العليا كمراسلة لصحيفة نيويورك تايمز. تشَكِّل وجهة نظر المحكمة العليا أكثر من آراء جامدة لتسعة أفراد. فالنظرية العالمية للقاضي تتطور مع مرور الزمن، كما بسبب تعرّضه للأحداث العالمية وتفاعلاته الشخصي والفكري الوثيق مع القضاة الآخرين. وهذا لا يمكن التنبؤ بالنتائج.

خلال جلسة التثبيت الأخيرة لمجلس الشيوخ لتعيين سونيا سوتومايور قاضية في المحكمة العليا، تركز الاهتمام بصورة طبيعية على ما ستكون عليه كقاضية في المحكمة العليا. فتأكيدها بأن شعارها كقاضية كان “الإخلاص للقانون”， وأنها ترى عمل القاضي على أنه تطبيق لواقع القضية استناداً إلى القانون المختص، أرضى معظم أعضاء مجلس الشيوخ. وبعد المصادقة على تثبيتها بأكثرية 68 صوتاً مقابل 31، شغلت سوتومايور



© AP Images/William J. Smith

روبرت اتش جاكسون بدل آراءه حول السلطات الرئاسية بعد 11 سنة من العمل في المحكمة العليا.

إذن، لم يمض روبرت جاكسون أكثر من عقد واحد في المحكمة حتى تحول من أحد أقوى المدافعين عن السلطة الرئاسية إلى أقوى المناصرين لوضع قيود عليها.

عين الرئيس دوايت دي إيزنهاور منافساً سياسياً له، وهو حاكم ولاية كاليفورنيا آيرل وارين، رئيساً للمحكمة العليا. كان وارين قد أمضى 23 سنة مدعياً عاماً محلياً ومدعياً عاماً لحكومة الولاية، وخلال أول دورة عمل له في المحكمة عام 1953-1954، صوّت في معظم الأوقات ضد المتهمين مجرمين وضد الناس الذين ادعوا أن حقوقهم المدنية كانت تنتهك. ولكن خلال السنوات الخمس عشرة التالية، أصبح نصيراً للمتهمين مجرمين ومقديمي دعاوى الحقوق المدنية، و Ashtonerت محكمة وارين بتتوسعها في تفسير حقوق كل الطرفين.

يصور العمل المهني للقاضي بايرون آر وايت، الذي عينه الرئيس جون إف كينيدي عام 1962، مثلاً حديثاً لقاضٍ أصبح محافظاً أكثر مع مرور الزمن. فقد أصبح خائب الأمل من الأحكام المؤيدة للمتهمين المتهمين في محكمة وارين وعمل جل ما يستطيع للحد من نطاق الحكم الشهير في قضية ميراندا، الذي أبطل إدانات المتهمين الذين لم يقرأ عليهم قائمة حقوقهم قبل أن يستجوبهم ضباط الشرطة. فعندما كتب رأي الأغلبية عام 1984 في قضية (الولايات المتحدة ضد ليون)، قام بوضع أول تقييد مهم على “قاعدة الاستثناء” التي كانت تفرض منذ مدة طويلة على المحاكم

كيف يمكن تبرير التغيير الذي مرّ به العديد، إن لم يكن معظم، قضاة المحكمة العليا خلال تولي منصبهم؟ فليس من غير الشائع أن تتغير وجهة نظر القاضي، وأحياناً بصورة جذرية. قد يستمر القاضي في تطبيق الواقع استناداً إلى القانون في نفس الوقت الذي يصل فيه إلى استنتاجات مختلفة حول ماهية الواقع المهمة بالفعل وما هي السوابق القانونية التي توفر إطار العمل الصحيح لاتخاذ القرار. قد يعتقد رئيس البلاد بصورة صحيحة بأنه وجده مرشحاً لقاضٍ في المحكمة العليا يشاركه أولوياته ووجهات نظره بالنسبة للقانون. لكن بعد مرور سنوات، ربما حتى بعد وقت طويل من مغادرة الرئيس منصب الرئاسة، يتبيّن أن ذلك المرشح الذي يحمله باقاؤه في منصبه طوال حياته، أصبح قاضياً من نوع مختلف جداً. الأمثلة عديدة وفيما يلي بعضها.

من السلطة الرئاسية إلى العمل الإيجابي

عندما تولى روبرت اتش جاكسون، وزير العدل في حكومة الرئيس فرانكلن دي روزفلت منصبه في المحكمة العليا عام 1941، كان مدافعاً قوياً عن السلطة الرئاسية. وفي وقت مبكر من ولايته، وبعد وقت قصير من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، أصدرت المحكمة قراراً في قضية مهمة تتعلق بمدى سلطة الرئيس في زمن الحرب. كانت المسألة في هذه القضية (Ex parte Quirin) تتعلق بصلاحية اللجنة العسكرية التي حاكمت ثمانية مخبرين نازيين ألقي القبض عليهم وهم يحاولون الدخول إلى البلاد وحكمت عليهم بالموت.

أيدت المحكمة الإجراء والنتيجة ولكن جاكسون، في رأي لم ينشر ولم يظهر علينا إلا بعد سنوات، كان يريد أن يذهب إلى ابعد من ذلك. كان المخربون “سجناء لدى الرئيس بفضل مركزه دستوري للمؤسسة العسكرية”， كما كتب يقول، واقتراح أنه كان على المحكمة أن لا تقدم حتى على مراجعة ممارسة روزفلت لسلطته.

لم يكن بإمكان سوى عدد قليل من الناس التنبؤ بأنه بعد 11 سنة على ذلك الموقف، سوف يتّخذ جاكسون موقفاً مغايراً تماماً في أحد أشهر كل قراراته في المحكمة العليا حول حدود السلطة الرئاسية. خلال الحرب الكورية، أغلاق إضراب مصنع الصلب في البلاد، الأمر الذي أوقف إنتاج الأسلحة ومواد مهمّة أخرى. أمر الرئيس هاري إس ترومان بأن تصادر الحكومة مصنع الصلب. وأعلنت المحكمة العليا أن قرار الرئيس عمل غير دستوري (بونغشنون شيت اند تيوب كومباني ضد سوير). وافق جاكسون في رأي موافق، وهو قرار أشارت إليه المحكمة في السنوات الأخيرة في قرارات أصدرتها تمنح حقوقاً للمحتجزين في السجن الأميركي في غوانانتانامو باي، كوبا. قال جاكسون: “لا يستطيع الرئيس الاعتماد على ممارسة السلطة التنفيذية من جانب واحد، كما لن توافق المحكمة تلقائياً على الأفعال التي يقوم بها الرئيس في غياب تقويض من الكونغرس، ولكنها قد تقيّمها في سياق معرفة ما إذا كان ادعاء الرئيس للسلطة شرعاً.”

في قضية "رو ضد ويد"، الذي أكد الحق الدستوري في الإجهاض. كانت أيضاً تعبير عن شكوكها تجاه البرامج الحكومية التي أعطت تفضيلات في التوظيف أو في عقود الأشغال العامة إلى أفراد من مجموعات الأقليات المحرومة. مع ذلك، وفي عام 1992 زوالت اوكونور الصوت الخامس الخامس الذي منع إبطال الحكم الصادر في قضية "رو ضد ويد" (في قضية "جمعية التخطيط العائلي لجنوب شرق بنسفانيا ضد كيسى"). وفي عام 2003 كتبت رأي أغلبية القضاة في المحكمة الذي أيد تنفيذ برنامج عمل إيجابي منح امتيازاً إلى مقدمي طلبات الالتحاق من السود إلى كلية حقوق عامة في جامعة ميشيغان (قضية "غروتر ضد بولينغر").



© AP Images

اختار الرئيسRonald Reagan ساندرا داي اوكونور قاضية في المحكمة العليا.

استثناء الأدلة الاتهامية التي حصل عليها ضباط الشرطة بصورة غير ملائمة.

عين الرئيس ريتشارد أوم نيكسون القاضي هاري أي بلاكمون قاضياً في المحكمة العليا عام 1970، وكان الرئيس نيكسون قد تعهد خلال حملته الانتخابية عام 1968 للبيت الأبيض بأن يجد قضاة ينادرون "القانون والنظام"، بحيث يسقطون أحكام محكمة وارين. في وقت مبكر من تسلمه منصبه، بدا هاري بلاكمون على أنه يلعب هذا الدور بصورة ممتازة. فقد خال في عام 1972 قرار المحكمة العليا الذي ابطل جميع قوانين عقوبة الإعدام في البلاد، وانضم إلى رأي الغالبية بعد أربع سنوات عندما أيدت المحكمة قوانين جديدة وسمحت باستئناف تنفيذ حكم الإعدام. في عام 1973 كتب في رأي أغلبية القضاة أن فرض دفع رسم بقيمة 50 دولاراً لنقديم طلبات الإفلاس لا ينتهك حقوق الناس الفقراء. أثار هذا القرار (الولايات المتحدة ضد كراس) حفيظة أحد أكثر القضاة ليبرالية، وهو ولIAM أو دوغلاس، الذي اشتكي: "لم أحلم أبداً بأنني سوف أعيش لرؤيا اليوم الذي تعتبر فيه محكمة بأن شخصاً ما قد يكون فقيراً أكثر من اللازم للاستفادة من فوائد الإفلاس".

[http://www.law.northwestern.edu/journals/la_review/colloquy/2007/8

المسألة المثيرة للاهتمام هي لماذا يحصل ذلك؟ ففي جميع الأحوال، يصل قضاة المحكمة العليا إلى مناصبهم وهم راشدون ناضجون، ويكونون في أحيان كثيرة أشخاصاً نافذين تماماً في الحياة العامة، أي بكلمات أخرى، ليسوا من ذلك النوع من الناس الذي لا يزال يبحث عن طريقه.

طرح روبرت جاكسون نفس السؤال في كتاب نشره قبل وقت قصير من تعيينه قاضياً في المحكمة العليا. كتب بصفته دارساً وثيقاً للشؤون المحكمة، فسأل في كتابه، "الكافح من أجل السيادة القضائية" قائلاً: "لماذا تؤثر المحكمة في القضاة المعينين أكثر مما يؤثر القضاة المعينون في المحكمة؟" بكلمات أخرى، بيّنت له ملاحظته الخاصة أن الواقع مجرد الخدمة في المحكمة كان يُشكل تجربة تحولية. وكان من المقدر أن تثبت له تجربته الشخصية بأنها كانت تجربة فريدة: فقد حصل على إجازة من عمله في المحكمة العليا ليكون المدعي العام الرئيسي في محكمة مجرمي الحرب في نورمبرغ. فليس من المستغرب الافتراض بأن دراسته الوثيقة لتغيرات السلطة التنفيذية المطلقة العنوان في ألمانيا النازية تركت تأثيراً على تفكيره حول

مع ذلك، وبعد أربع سنوات فقط، كان بلاكمون يجادل بشدة مخالفاً، قائلاً إن على الحكومة أن تقوم بتسديد أكلاف عمليات الإجهاض للنساء الفقيرات اللواتي لا يمكنهن تحمل نفقاتها. وبحلول نهاية حياته المهنية في المحكمة العليا، عام 1994، كان بلاكمون قد أصبح معارضًا صريحاً لعقوبة الإعدام، وأعتبر بصورة واسعة انهعضو الأكثر ليبرالية في المحكمة العليا.

كانت القاضية ساندرا داي اوكونور، أول امرأة تصبح عضواً في المحكمة العليا عام 1981، حين عينها الرئيسRonald Reagan، وكانت محافظته يعتمد عليها في سنواتها الأولى. انتقدت بشدة القرار الذي اتخذته المحكمة العليا عام 1973

آخر عشرة قضاة جمهوريين معينين في المحكمة العليا، ان أولئك الذين كانوا لا يملكون تجربة سابقة في الفرع التنفيذي للحكومة الفدرالية هم الذين يرجح لهم اكثر الانحراف إلى اليسار ، بينما أولئك الذين يملكون مثل هذه التجربة كان من غير المرجح أن يغيروا وجهات نظرهم الأيديولوجية.

لهذا الأمر منطق بديهي أيضاً: أولئك الذين يملكون تجربة في الفرع التنفيذي يملكون في مركز قانوني بارز في البيت الأبيض أو وزارة العدل وسدوا ما عليهم له وأصبحوا معروفيين تماماً. ينطبق هذا النموذج على كل من وارين بيرغر ووليم ايتش رنكويست، آخر رؤساء للمحكمة العليا. فقد خدم كلاهما كمساعدين لوزير العدل. رئيس المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور ، الذي خدم كمحامي شاب في البيت الأبيض وكمحام رئيسي في مكتب المدعي العام الحكومي في وزارة العدل، يبدو من المرجح ان ينطبق عليه هذا النموذج أيضاً. وبعد أربع سنوات في منصبه، لا زال محافظاً بعناد دون إظهار أية إشارة إلى "الانحراف".

وبما أن متوسط سنوات إشغال منصب القاضي في المحكمة العليا هو 18 سنة، فإن الخط الزمني لا زال وأفأً جداً. أظهر تحليل يستنبط لأنماط تصويت القاضية ساندرا داي اوكونور على مدى 24 سنة من حياتها المهنية انه في وقت متاخر من عملها كقاضية في عام 2002، كان يمكن التكهن بأن اوكونور سوف تصوت على إلغاء نفس برنامج العمل الإيجابي لجامعة ميشيغان الذي صوّتت تأييداً له في السنة التالية. تكلمت اوكونور بنفسها بحرارة عن التأثير الذي شعرت به من القاضي ثورغود مارشال، الذي تشاطرت معه منصة المحكمة في عقد عملها الأول قاضية في المحكمة. كان مارشال محارباً عظيماً يدافع عن الحقوق المدنية وأول قاضٍ اسود في المحكمة العليا. كان مارشال يصور في أحيان كثيرة النقاط القانونية بربطها بقصص من حياته الخاصة، أي قصص "كان بإمكانها ان تغير، بل وربما غيرت، طريقة نظرتي إلى العالم"، كما كتبت اوكونور في خطاب تقديرٍ لمارشال بعد تقاعده عام 1991.

مع ان سونيا سوتومايور كانت قاضية فدرالية في نيويورك لمدة 17 سنة، فقد جاءت إلى واشنطن كامرأة غريبة. هل سوف تتلاءم مع النمط وتتحرف عن مواقفها الابتدائية؟ لا شك ان الوقت يذكر جداً لمعرفة ذلك، ولكن تعليق اوكونور حول تأثير مارشال عليها يوحى بوجود احتمال آخر. ترعرعت سوتومايور، أول قاضية لاتينية في المحكمة، في كف والدة من دون زوج في مشروع سكني عام، وقد يكون لديها قصص خاصة بها لإخبارها إلى زملائها الجدد الثمانية. فربما، بدلاً من التحول إلى الجهة الأخرى، سوف تصبح القاضية التي ستغير نظرتهم حول العالم.



© عين الرئيس ليندون جونسون ثيرغود مارشال أول قاضٍ أمريكي أفريقي في المحكمة العليا.

ضرورة وضع قيود على السلطة الرئاسية.

عرف هاري بلاكمون نوعاً مختلفاً من تجربة التحول. كان هو الذي كتب رأي المحكمة في قضية "رو ضد ويد" الذي حصل علىأغلبية 7 أصوات مقابل صوتين. ولم يكن هو الذي طلب القيام بهذه المهمة بل اختيره بل انتدبه للقيام بها رئيس المحكمة وارين أي بيرغر. رغم ذلك، ربط عامة الناس بسرعة بين قرار الإجهاض وبلاكمون شخصياً. تلقى عشرات من الآلاف الرسائل المشحونة بالكراهية من أولئك الذين عارضوا القرار، كما جرى الترحيب به كبطل من جانب أولئك الذين دعموه. وكانت النتيجة أن صورته الذاتية أصبحت مرتبطة بشكل لا يمكن فكه بقضية "رو ضد ويد" وبمسيرها في جو عدائٍ متزايد. ومن الممكن تعقب تطوره الليبرالي إلى الدور الذي توراه بمحض إرادته كمدافع رئيسي عن حق الإجهاض.

ووجدت عدة دراسات حديثة أن أولئك القضاة المرجح أن يغيروا وجهات نظرهم الأيديولوجية الأولية أكثر هم الذين وصلوا حديثاً إلى واشنطن وليسوا "المطلعين" الذين يأتون طريقة عمل واشنطن تماماً. لهذه الملاحظة جانبية المنطق البديهي: فالانتقال في منتصف العمر إلى واشنطن، في ظل الأضواء القومية، من المفترض أن يُشكل تجربة مهيبة ربما قد تلهم طرقاً جديدة في النظر إلى العالم. وجد البروفسور مايكل دورف من كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، خلال دراسته لتصرفات

دور الكاتب القضائي لدى المحكمة العليا

مقابلة مع فيليبيا سكارلت

فيليبيا سكارلت: في حين أن المهام الدقيقة المعطاة لكل كاتب قضائي تختلف بعض الشيء من قاضٍ لأخر، إلا أن هناك بصورة عامة أربع فئات من المهام التي يكون الكتاب القضائيون لدى المحكمة العليا الأمريكية مسؤولين عنها.

مراجعة القضايا

المهمة الأولى هي المساعدة في مراجعة أكثر من 7,000 طلب التماس تتسلمه المحكمة سنويًا، وهذه الالتماسات ترفع إلى المحكمة العليا لمراجعة القضايا، وتسمى رسميًا "أمر تحويل الدعوى للمراجعة" (writ of certiorari). إن مراجعة المحكمة العليا لأي قضية تبقى استثنائيًا مع استثناءات قليلة. وبعبارات أخرى، وبالنسبة للأغلبية العظمى من القضايا، تقرر المحكمة ما إذا كانت ستنمّن الالتماس حق المراجعة من أجل اتخاذ قرار حول جدارته. يشتراك معظم القضاة في ما يسمى "مجموعـة المراجـعة" (cert pool) وهذا اختصار لأمر تحويل الدعوى للمراجعة (certiorari). تتكون هذه المجموعة من الكتاب القضائيين التابعين لكل قاضٍ مشارك في المجموعة. كل أسبوع، يجري توزيع مجموعة من الالتماسات الواردة ويعهد أمر مراجعتها إلى كل كاتب قضائي تابع للقضاة المشاركون في المجموعة. بعدها، يفرض على كل كاتب قضائي أن يراجع بدقة ويحل كل التماس مخصص له وان يعد مذكرة إلى جميع القضاة المشاركون في المجموعة. تلخص مذكرة المجموعة، كما تُدعى، الالتماس، وتحلل الادعاءات القانونية التي يتضمنها، وتقييم ما إذا كانت للمحكمة صلاحية اتخاذ القرار فعلًا بصدق القضية، ثم تقدم توصية إلى المحكمة لقبول الالتماس أم لا. يقرأ القضاة كل مذكرة من المجموعة ويجرؤون تقييمهم الخاص ليقرروا ما إذا كانوا سيقبلون الالتماس الذي هو قيد الدرس في اجتماع خاص للقضاة يعقد تقريبًا كل أسبوعين عندما تكون المحكمة في دورة انعقادها. أحياناً كثيرة، يطلب القاضي من كاتبه القيام بأبحاث متتابعة حول الالتماس، وفي هذه الحال، بعد الكاتب القضائي مذكرة متتابعة للفاضي الذي يتبعه. وفي الاجتماع الخاص للقضاة، الذي لا يحضره سوى القضاة دون أي موظف آخر من المحكمة، يناقش القضاة الالتماسات ويصوتون على قبول أو رفض كل التماس. ويجب أن يحصل الالتماس على صوت أربعة على الأقل من القضاة التسعة لكي تقبله المحكمة.

الممساعدة في إعداد القضاة للمرافعات الشفهية

عندما يقبل الالتماس، تحدد المحكمة مدة زمنية يتوجب خلالها



Courtesy of Kirkland & Ellis LLP

فيليبيا سكارلت، كاتبة قضائية سابقة لدى المحكمة العليا.

عملت فيليبيا سكارلت ككاتبة قضائية لدى عضو المحكمة العليا الأمريكية، القاضي ستيفن جي برير ولدى القاضية آن سيوليامز في محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة السابعة. وهي الآن شريكة في مكتب المحامية كيركلاند أند بليس في واشنطن العاصمة، وقد عملت أيضًا في مكتب تطوير قدرات الادعاء العام في الخارج لدى وزارة العدل الأمريكية. عاشت سكارلت في أفريقيا، وأسيا، وأوروبا، وأميركا الجنوبية كما ان عملها كمحامية متبرعة تضمن مساعدة أفراد تعرضوا للتعذيب على الحصول على حق اللجوء إلى الولايات المتحدة.

في هذه مقابلة، تصف سكارلت مسؤوليات الكاتب القضائي في المحكمة العليا.

سؤال: ما هي المهام التي يقوم بها الكاتب القضائي لدى المحكمة العليا؟

الذين يشكلون الأغلبية في قضية معينة. الرأي القانوني هو الوثيقة التي تقر القضية وتشرح تفكير المحكمة للوصول إلى هذا الاستنتاج.

في النظام القانوني الأميركي، تصبح الآراء القضائية جزءاً من القانون كسابقة ملزمة يجب أن يرجع إليها القضاة في أية قضية لاحقة مماثلة لها أو مشابهة لها إلى حد كبير. في حال لم يأت رأي المحكمة بالإجماع، أي بعبارة أخرى، إذا كان هناك قضاة لا يوافقون على الموقف أو النتيجة أو فكرة اتخاذ القرار الذي نال أغلبية أصوات القضاة، فإن أقدم قاض في الأقلية سوف يتولى مرة أخرى صياغة الرأي المعارض بنفسه أو سيعهد به إلى قاضٍ آخر معارض، في حال كان هناك أكثر من واحد. وهكذا، مثلاً، إذا كان رئيس المحكمة من رأي الأقلية، يقوم عدّة ثانٍ أقدم قاض في الأغلبية، وهذا يتعدد بعد السنوات التي خدمها كقاضٍ في المحكمة العليا، بتكييف صياغة رأي المحكمة، كما سيقوم رئيس المحكمة بتكييف صياغة الرأي أو الآراء المعاشرة.

المساعدة في الأبحاث والمساعدة في صياغة الآراء القضائية عندما يكفل قاضٍ ما بصياغة رأي أغلبية المحكمة أو يقرر أنه سوف يقدم رأياً معارضًا، يطلب القاضي في أحياناً كثيرة من الكاتب الذي صاغ مذكرة منصة المحكمة حول قضية معينة، القيام بأبحاث واسعة بمساعدة مكتبة المحكمة، وأحياناً المكتبات الأخرى مثل مكتبة الكونغرس. إجراء الأبحاث للقضاة ومساعدتهم في صياغة الآراء القانونية هي ثالث مهمة رئيسية لكتاب القضائيين لدى المحكمة العليا. عندما

يشعر القاضي أن مسودة الرأي أصبحت كاملة، سوف يطلب من الكاتب القضائي وضع اللمسات الأخيرة على المسودة لتوزيعها في المحكمة. بعدها، يوزع الكاتب نص الرأي على قضاة المحكمة الآخرين. إذا كان الرأي القضائي هو رأي أغلبية المحكمة، يراجع كل قاضٍ ينتمي إلى الأكثرية النص الموزع ويقرر ما إذا كان سينضم أم لا رسمياً إلى هذا الرأي.

يحصل أحياناً ان يقوم القاضي الذي يوافق على استنتاجات نص الرأي

على الفرقاء في القضية، كما على الهيئات الأخرى التي لها مصلحة خاصة في القضية، والذين يُدعون "أصدقاء المحكمة" (amici curiae)، تقديم مرا فاعتهم المكتوبة حول جدار قضية المقبولة. وتحدد المحكمة أيضاً تاريخاً لفرقاء للمجيء إلى المحكمة وتقديم مرا فاعتهم رسميًّا وشفهيًّا أمام جميع قضية المحكمة. هنا تأتي المهمة الرئيسية الثانية لكتاب القضائيين لدى المحكمة العليا. قبل المرافعة في القضية، يكتب الكتاب القضائيون مذكرة، تُدعى مذكرة منصة المحكمة، إلى قضاة الفردسين تسعى إلى مساعدة قضاتهم في الإعداد للمرافعات الشفهية واتخاذ القرار النهائي حول القضية. يوجه عام، تحمل مذكرة منصة المحكمة المواجه المكتوبة والقانون المتعلق بموضوع الالتماس في كل قضية منتها المحكمة حق المراجعة سابقًا. في أحيان كثيرة، سيطلب القاضي من الكاتب البحث عن قضية قانونية لم يعطها الفرقاء في مواجههم، ولكنها قد تكون هامة بالنسبة لكيفية حل القضية من جانب المحكمة. يدخل الكاتب القضائي هذه الأبحاث والتحليلات في مذكرة منصة المحكمة. مرة أخرى، يدير كل قاضٍ قاعته بصورة مختلفة قليلاً، بحيث لا يطلب جميع القضاة، مثلاً، من كتابهم إعداد مذكرة منصة المحكمة.

بعد المرافعات الشفهية، يجتمع القضاة بصورة خاصة لمناقشة القضية والإدلاء بأصواتهم حول نتيجة القضية. يتم إصدار القرار بشأن القضية بأصوات خمسة قضاة أو أكثر. إذا كان رئيس المحكمة من ضمن الأغلبية، فإنه سيتولى مهمة صياغة الرأي القانوني بنفسه أو سيعهد به إلى أحد القضاة الآخرين



القضية في المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور (إلى اليسار) وكتابتها القضائية السابقة روث في مكغريغور، رئيسة المحكمة العليا في ولاية أريزونا حاليا.



© AP Images/Linda McConnell

قاضي المحكمة العليا كلارنس توماس وكاتبته السابقة اليسون ايتش ايد، وهي الان رئيسة المحكمة العليا في ولاية كولورادو.

القضائي بكتابه المسودة الأولية لبيانه الشفهي.

الممساعدة في الحالات الطارئة
المهمة الرئيسية الرابعة لكتاب المحكمة هي مساعدة القضاة في التقرير في الطلبات الطارئة المقدمة إلى المحكمة التي تتعلق في معظمها بطلبات المتساجين لوقف تنفيذ حكم الإعدام بحقهم المحدد في موعد قريب. ترد مثل هذه الطلبات إلى المحكمة حوالي مرة أو مرتين في الأسبوع، وتعرض أحياناً على المحكمة قبل ساعات قليلة من موعد الإعدام. كل قاضٍ، واحد من كتابة القضائيين، الذي يكلف عشوائياً بهذا الطلب الطارئ، يجري الأبحاث والتحليل لادعاءات الطلب القانونية. بعدها، يوزع الكاتب على المحكمة صوت القاضي بالنسبة لمنح أو رفض الطلب الطارئ لوقف التنفيذ. أي وقف يتطلب التصويت لصالحه من جانب خمسة قضاة من قضاة المحكمة.

هذه هي المهام الأربع الرئيسية لكتاب المحكمة العليا: صياغة مذكرات مجموعة الالتماسات، صياغة مذكرات المحكمة، المساعدة في صياغة الآراء القضائية، ومساعدة القضاة في مراجعتهم الطلبات الطارئة. إضافة إلى ذلك، يطالب بعض القضاة كتابهم بمساعدتهم في إعداد الخطب أو العروض

بالطلب من القاضي المكلف إدخال نقطة إضافية، او بخلاف ذلك إعادة صياغة النص. الكاتب القضائي الذي ساعد القاضي الذي وضع رأي الأغلبية، سوف يدخل آية تغييرات يوافق عليها القاضي المسؤول ثم يوزع على المحكمة نص الرأي المعديل. يتواصل هذا الأخذ والرد إلى حين انضمام جميع القضاة في الأغلبية رسمياً إلى الرأي. في حال كانت هناك آراء معارضة، إذ من الممكن ان يكون هناك أكثر من رأي واحد، سوف يوزع كل قاضٍ رأيه المخالف. وفي أحياناً كثيرة، سوف يقوم القاضي الذي صاغ رأي الأقلية بإدخال رد على حجج الآراء المخالفة في رأي الأكثريّة. عندما يتم إقرار مضمون آراء الأقلية والآراء المعارضة، سوف يقوم الكتاب القضائيون الذين صاغوا آراء الأقلية كما الآراء المعارضة، بالعمل مع مقرر قرارات المحكمة لوضع اللمسات الأخيرة على الآراء قبل نشرها. تستلزم هذه العملية التدقيق في كافة الاستشهادات في الآراء القضائية لأجل توخي الدقة التامة وكذلك لكي تتوافق مع الأسلوب الرسمي للمحكمة.

عندما يصبح الرأى جاهزاً للنشر، سوف يعلن القاضي القرار شفهياً على الملأ في جلسة استماع رسمية وسوف يلخص فيه الأسباب التعليلية للمحكمة. أحياناً، يطالب القاضي الكاتب

التعامل مع طلبات وقف التنفيذ الطارئة في حالات عقوبة الإعدام. في المحكمة العليا، يجري تسجيل طلب مستعجل لوقف تنفيذ الإعدام حوالي مرة كل أسبوع أو أسبوعين. أما على مستوى محكمة الاستئناف، فإن عدد هذه الطلبات أقل بكثير. وهكذا، يُمضي الكاتب لدى المحكمة العليا مدة من الوقت كبيرة جداً في مساعدة القضاة في تقييم الطلبات الطارئة، التي يمكن أن يُقدم بعضها في ساعة متاخرة من الليل.

سؤال: هل هناك أي شيء حول عملية صنع القرارات القضائية يمكن ان يكون مفاجئاً لقرائنا؟

سكارلت: صفة المحكمة العليا التي يذكرها قضاة المحكمة أحياناً كثيرة أمام الملا هي صفة الزمالة والكياسة. وعلى الرغم من كون القضاة يتخذون قرارات بشأن قضايا مثيرة جداً للنزاع، مثل الإجهاض، والأسلحة، أو حقوق التصويت، وعلى الرغم من انهم قد يختلفون بقوة حول النتائج المتعلقة بتلك القضايا، فإن القضاة يحترمون بوضوح وبعمق بعضهم البعض كثيراً وكذلك مؤسسة المحكمة، ويقولون انهم لن يتزدواجوا الاختلافات في وجهات النظر حول القانون تصرفهم عن علاقات العمل بينهم.

سؤال: كيف أثرت التجربة على حياتك المهنية؟

سكارلت: انتهيت من عملي ككاتبة مع القاضي براير في تموز / يوليو 2008، ولذا أظن انه من المبكر الحديث عن ذلك. لكن بإمكانني ان أقول ان العمل ككاتبة مع القاضي براير كان من التجارب الأكثر إغناءً وإفاده في حياتي المهنية لتاريخه، وهي تجربة أشعر بالكثير من الامتنان إزاءها.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة على آراء أو سياسات الحكومة الأمريكية.

الأخرى المقدمة أمام الرأي العام.

سؤال: بالمقارنة مع عملك السابق ككاتبة قضائية، كيف اختلف العمل في المحكمة العليا؟ هل كان هناك تشابه مع عملك ككاتبة في أماكن أخرى؟

سكارلت: قبل العمل ككاتبة لدى القاضي ستيفن ج. براير في المحكمة العليا الأمريكية، عملت ككاتبة مع القاضية آن سي ولIAMZ في محكمة الاستئناف للدائرة السابعة في شيكاغو، بولاية إلينوي. هناك فوارق كثيرة بين العمل في المحكمتين. ربما كان الفارق الأكبر ناجماً عن كون المحكمة العليا لها حق الاستئناب بالنسبة لمراجعة القضايا. في حال تقدم فريق ما بطلب تحويل قضيته من المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف، يتوجب على محكمة الاستئناف الحكم في القضية طالما ان الشروط الاعتراضية القضائية متوفرة.

ليس الأمر كذلك لدى المحكمة العليا، مع استثناءات قليلة. لذلك، نجد ان الكثير من موارد المحكمة العليا، بما في ذلك وقت الكاتب القضائيين، مُكرّس لتقدير أكثر من 7000 التماس مقدم كل سنة، ولتقدير ما إذا كانت القضايا ستمنح حق المراجعة وفقاً لجدرتها أم لا. هناك تشكيلة واسعة من المسائل التي تدرسها المحكمة العليا عندما تقرر ممارسة حقها في الاستئناب ، ومنح القضايا حق المراجعة وفقاً لجدرتها، لكن العامل الأبرز الذي يُغير أحياناً كثيرة المحكمة على مراجعة القضايا هو إذا كانت محاكم الاستئناف قد أصدرت قرارها بالنسبة لنفس المسألة في القانون الفدرالي بطريقة مختلفة، أي، إذا كان هناك انقسام في السلطة. كثيراً ما تتدخل المحكمة العليا في مثل هذه الظروف لتقدير المسألة القانونية بصورة نهائية، وبالتالي فرض التوحيد في البلاد حول تلك المسائل القانونية، سواء نشأت في ولاية كاليفورنيا أو نيويورك أو فلوريدا، على سبيل المثال.

الفارق الآخر الكبير بين العمل في هذه المحاكم أو تلك هو

قضاة المحكمة العليا الأمريكية

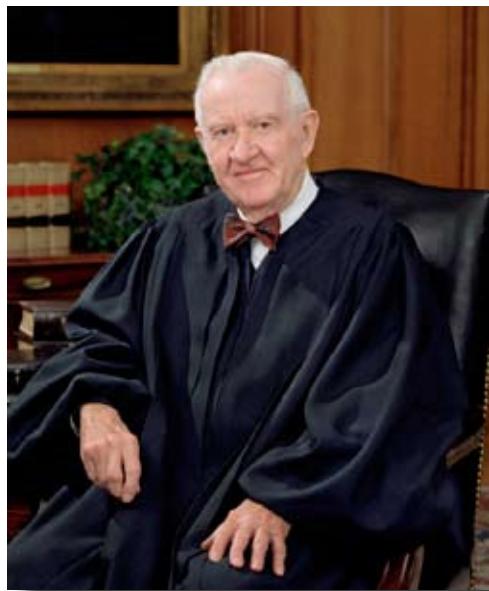


Collection of the Supreme Court of the United States

رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور

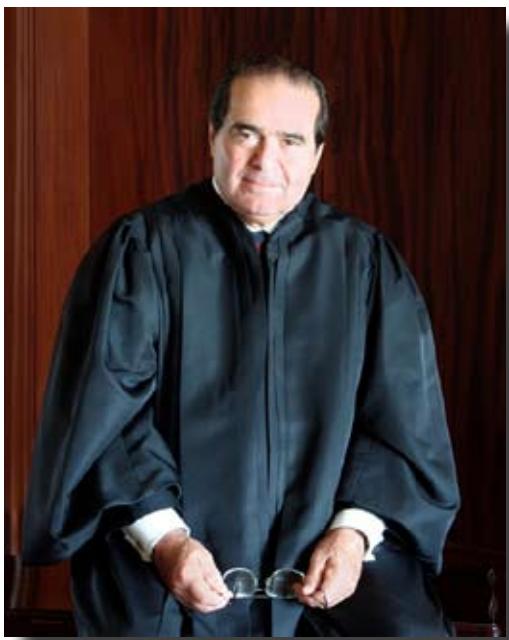
جون جي روبرتس جونيور، رئيس قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ولد في مدينة بفالو، بولاية نيويورك في 27 كانون الثاني/يناير عام 1955. تزوج من جين ماري سوليفان عام 1996 ورزقا بطفلين، هما جوزفين وجون. حصل على شهادة بكالوريوس في الآداب من كلية هارفرد عام 1976 وعلى شهادة دكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة هارفرد عام 1979. عمل ككاتب قضائي للقاضي هنري جي فرنديلي في محكمة استئناف الدائرة الثانية من عام 1979 حتى عام 1980، وكاتب قضائي للقاضي المساعد آنذاك وليام اتش رنكوبست في المحكمة العليا الأمريكية خلال دورة انعقادها عام 1980. كان مساعدًا خاصاً لوزير العدل الأميركي، 1981-1982، ومستشاراً قانونياً مشاركاً للرئيس رونالد ريغان، في مكتب المستشار القانوني للبيت الأبيض، 1982-1986، ونائباً رئيسياً لنائب المدعي العام الفدرالي في وزارة العدل، 1989-1993. مارس مهنة المحاماة في واشنطن العاصمة من عام 1986 إلى عام 1989 وكذلك من عام 1993 إلى عام 2003. تم تعيينه قاضياً في محكمة الاستئناف لمقاطعة كولومبيا عام 2003. رشحه الرئيس جورج دبليو بوش رئيساً لقضاء في المحكمة العليا الأمريكية، وفي 29 أيلول/سبتمبر 2005 تولى منصبه في المحكمة.

جون بول ستيفنز، عضو المحكمة العليا، ولد في شيكاغو بولاية إلينوي، في 20 نيسان/أبريل 1920. تزوج من ماريان مولهولند ولهم أربعة أولاد: جون جوزف (متوفٍ)، كاثرين، إليزابيث جين، وسوزان روبرتا. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة شيكاغو، وشهادة دكتوراه في القانون من كلية الحقوق بجامعة نورثويسترن. خدم في البحرية الأمريكية من سنة 1942 إلى 1945، وعمل كاتباً قضائياً لدى القاضي وايلي راتلوج في المحكمة العليا للولايات المتحدة خلال دورة انعقادها عام 1947. دخل ممارسة المحاماة في إلينوي عام 1949. كان مستشاراً قانونياً مشاركاً للجنة الفرعية حول دراسة سلطة الاحتكار التابعة للجنة القضائية في مجلس النواب الأميركي من سنة 1951 إلى سنة 1952، وكان عضواً في اللجنة القومية التابعة لوزير العدل لدراسة قانون مكافحة الاحتكارات من سنة 1953 إلى سنة 1955. كان نائب الرئيس الثاني لجمعية المحامين في شيكاغو سنة 1970. من سنة 1970 إلى 1975، كان قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة السابعة. عينه الرئيس جيرالد آر فورد عضواً في المحكمة العليا، واحتل مقعده في 19 كانون الأول/ديسمبر 1975.



Collection of the Supreme Court of the United States

جون بول ستيفنز، عضو المحكمة العليا

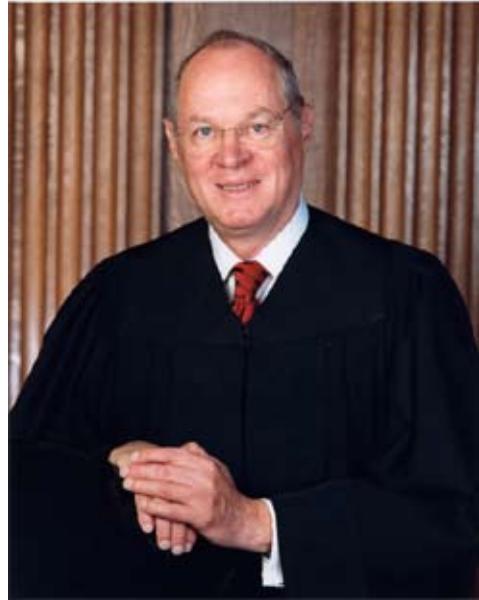


Collection of the Supreme Court of the United States

أنطونين سكاليا

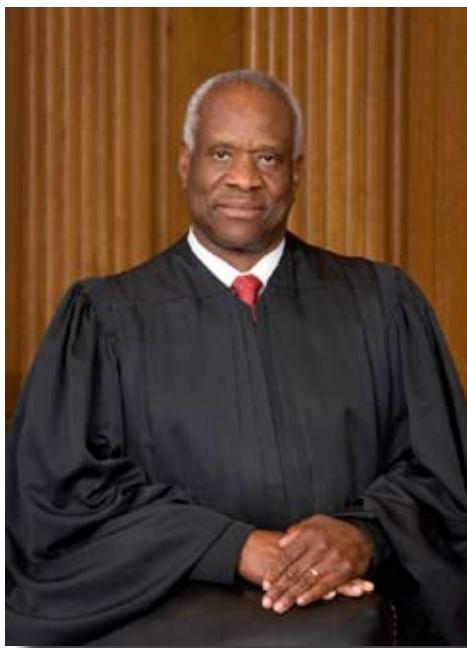
أنطونين سكاليا، عضو المحكمة العليا، ولد في ترنتون بولاية نيو جيرزي، في 11 آذار/مارس 1936. تزوج من مورين مكارثي ولهمما تسعة أولاد: آن فورست، يوجين، جون فرانسيس، كاثرين إلزابيث، ماري كلير، بول ديفيد، ماثيو، كريستوفر جيمس، ومارغريت جين. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة جورجتاون ومن جامعة فرايبورغ بسويسرا. ونال شهادة دكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق، وكان زميل بحث "شلون" في جامعة هارفرد من سنة 1960 إلى 1961. مارس المحاماة في كليفلاند بولاية أوهايو من سنة 1961 إلى 1967. كان أستاذ الحقوق في جامعة فرجينيا من سنة 1967 إلى 1971، وفي جامعة شيكاغو من سنة 1977 إلى 1982، كما كان أستاذًا زائرًا للقانون في جامعة جورجتاون وجامعة ستانفورد. كان رئيساً لقسم القانون الإداري في جمعية المحامين الأميركيين، 1982-1981، ورئيس قسم المؤتمرات فيها، 1983-1982. خدم في الحكومة الفدرالية مستشاراً قانونياً عاماً لمكتب سياسة الاتصالات من سنة 1971 إلى 1972، ورئيساً للمؤتمر الإداري للولايات المتحدة من سنة 1972 إلى 1974، ومساعداً لوزير العدل في مكتب المستشار القانوني من 1974 إلى 1977. عُين قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لمقاطعة واشنطن العاصمة سنة 1982. عينه الرئيس رونالد ريغان عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده فيها في 26 أيلول/سبتمبر 1986.

أنطوني أم كينيدي، القاضي المشارك، ولد في سكرامنتو بولاية كاليفورنيا في 23 تموز/يوليو 1936. تزوج من ماري ديفيس ولهمما ثلاثة أولاد. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة ستانفورد ومن كلية لندن للاقتصاد، ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق. مارس المحاماة في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا من سنة 1961 إلى 1963 كما في سكرامنتو بكاليفورنيا من سنة 1963 إلى 1975. من سنة 1965 إلى 1988 كان أستاذ القانون الدستوري في كلية مكجور للحقوق بجامعة الباسيفيكي. خدم في العديد من المراكز خلال حياته المهنية، كان بينها عضو في الحرس القومي للكاليفورنيا سنة 1961، وفي المركز القضائي الفدرالي من 1987 إلى 1988، وفي لجنتين للمؤتمر القضائي في الولايات المتحدة: الهيئة الاستشارية حول تقارير الكشف المالي والنشاطات القضائية، والتي أعيدت تسميتها لتصبح اللجنة الاستشارية حول قوانين السلوك، من سنة 1979 إلى 1987، وللجنة أراضي الباسيفيكي، من سنة 1979 إلى 1990 التي ترأسها من سنة 1982 إلى 1990. عُين في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة التاسعة سنة 1975. عينه الرئيس ريغان عضواً في المحكمة العليا، واحتل مقعده في 18 شباط/فبراير 1988.



Collection of the Supreme Court of the United States

أنطوني أم كينيدي

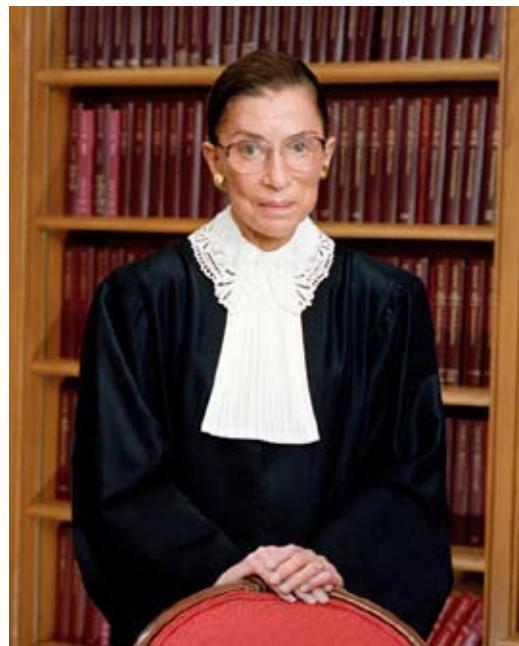


Collection of the Supreme Court of the United States

كلارنس ثوماس

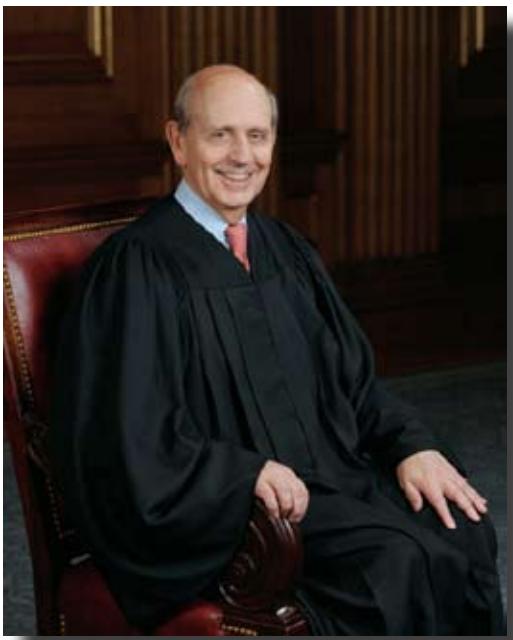
كلارنس ثوماس، القاضي المشارك، ولد في بلدة بن بوينت في ولاية جورجيا بالقرب من مدينة سافانا، في 23 حزيران/يونيو 1948. تزوج من فرجينيا لامب سنة 1987 ولديه ولد واحد يدعى جمال الدين، من زواج سابق. درس في كلية كونيسيشن سيميناري الدينية، ونال شهادة البكالوريوس في الفنون بتفوق، من كلية هولي كروس، ودكتوراه في الحقوق من كلية بيل للحقوق سنة 1974. دخل ممارسة المحاماة في ولاية ميزوري سنة 1974 وخدم كمساعد للمدعي العام في ولاية ميزوري من سنة 1974 إلى 1977، ومدعي لدى شركة موتسانتو من 1977 إلى 1979، وكمساعد تشريعي للستانر جون دانفورث من 1979 إلى 1981. خدم من 1981 إلى 1982، كمساعد وزیر لحقوق الإنسان في وزارة التعليم الأمريكية، وكرئيس للجنة الأمريكية لفرص التوظيف المتساوي من 1982 إلى 1990. أصبح قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لدائرة واشنطن العاصمة سنة 1990. عينه الرئيس جورج باتش بيل بوش عضواً في المحكمة العليا وأحتل مقعده في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

روث بيدر غينزبرغ، عضو المحكمة العليا، ولدت في بروكلين بنيويورك، في 15 آذار/مارس 1933. تزوجت من مارتن دي غينزبرغ سنة 1954 ولهمابناء تدعى جين، وإن يدعى جيمس. نالت شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة كورنيل، وتابعت الدراسة في كلية هارفرد للحقوق، ونالت شهادة الدكتوراه في الحقوق من كلية جامعة كولومبيا للحقوق. خدمت ككاتبة قضائية لدى القاضي إدموند إل بالميري من محكمة المقاطعة الأمريكية للمقاطعة الجنوبية من نيويورك، من 1959 إلى 1961. من 1961 إلى 1963، كانت باحثة مشاركة ومن ثم مديرية مشاركة في مشروع كلية كولومبيا للحقوق حول الإجراءات القانونية الدولية. كانت أستاذة الحقوق في كلية الحقوق بجامعة رتغرس، من 1963 إلى 1972 وفي كلية جامعة كولومبيا للحقوق من 1972 إلى 1980، وكانت زميلة في معهد الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا، من 1977 إلى 1978. سنة 1971، كان لها دور فعال في إطلاق مشروع حقوق المرأة للاتحاد الأميركي للحريات المدنية (ACLU)، وخدمت كمستشار قانونية عامة للاتحاد من 1973 إلى 1980، وكعضو في المجلس القومي لأعضاء الإدارة في الجمعية من 1974 إلى 1980. عُيّنت قاضية في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لدائرة واشنطن العاصمة سنة 1980. عينها الرئيس بيل كلينتون عضواً في المحكمة العليا، وأحتلت مقعدها في 10 آب/أغسطس 1993.



Collection of the Supreme Court of the United States

روث بيدر غينزبرغ



ستيفن جي براير

Collection of the Supreme Court of the United States

ستيفن جي براير، عضو المحكمة العليا، ولد في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، في 15 آب/أغسطس 1938. تزوج من جوانا هير سنة 1967 ولهم ثلاثة أولاد هم: كلويه، وين، ومايكل. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة ستانفورد وبكالوريوس في الفنون من كلية مغدادلين بجامعة أوكسفورد، ودكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق. خدم ككاتب قضائي لدى القاضي آرثر غولبرغ في المحكمة العليا في الولايات المتحدة خلال دورة الانعقاد عام 1964، وكمساعد خاص لمساعد وزير العدل الأميركي لمكافحة الاحتكارات، من سنة 1965 إلى 1967، وكمساعد خاص للمدعي العام في الفريق الخاص للتحقيق في قضية ووترغيت سنة 1973. وخدم بصفة مستشار قانوني خاص للجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأميركي من 1974 إلى 1975 وكمستشار قانوني أول للجنة من عام 1979 إلى 1980. كان أستاذًا مساعدًا، ثم أستاذ قانون، ومحاضرًا في كلية هارفرد للحقوق من 1967 إلى 1994، وأستاذًا في كلية كينيدي للحكم بجامعة هارفارد من 1977 إلى 1980، وأستاذًا زائرًا في كلية الحقوق بمدينة سيدني بأستراليا، وفي جامعة روما. من 1980 إلى 1990، خدم كقاضٍ في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة الأولى وكرئيس للقضاة فيها من 1990 إلى 1994. وخدم أيضًا كعضو في المؤتمر القضائي للولايات المتحدة من عام 1990 إلى 1994، وفي لجنة إصدار الأحكام للولايات المتحدة من 1985 إلى 1989. عينه الرئيس كلينتون عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده في 3 آب/أغسطس 1994.

سامويل أي أليتو جونيور، عضو المحكمة العليا، ولد في ترنتون بولاية نيوجيرزي، في الأول من نيسان/أبريل 1950. تزوج من مارثا – آن بومغاردنر سنة 1985 ولهم ولدان، فيليب ولوبرا. خدم ككاتب قضائي لدى القاضي في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، للدائرة الثالثة، ليونارد آي غارت، من 1976 إلى 1977. وكان مساعدًا للمدعي العام الفدرالي في مقاطعة ولاية نيوجيرزي، 1977-1981، ومساعد المدعي العام الحكومي في وزارة العدل الأمريكية، 1981-1985، ونائب مساعد وزير العدل في وزارة العدل الأمريكية، 1985-1987، والمدعي العام لمقاطعة ولاية نيوجيرزي، 1987-1990. عُين قاضياً في محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الثالثة سنة 1990. رشحه الرئيس جورج دبليو بوش عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده في 31 كانون الثاني/يناير 2006.



سامuel أي أليتو

Collection of the Supreme Court of the United States



Collection of the Supreme Court of the United States

القاضية سونيا ساتومايوه

سونيا ساتومايوه، عضو المحكمة العليا، ولدت في بروكلين، بمدينة نيويورك في 25 حزيران/يونيو عام 1954. نالت شهادة بكالوريوس في الفنون عام 1976 من جامعة برنستون، حيث تخرجت بامتياز ونالت أعلى درجة شرف علمية للجامعة. في عام 1979 حصلت على شهادة دكتوراه في القانون من كلية بيل للحقوق، حيث عملت كمحررة لمجلة القانون في جامعة بيل. خدمت كمساعدة للمدعي العام في مكتب المدعي العام لدائرة مقاطعة نيويورك من عام 1979 إلى عام 1984. ثم رافعت في دعوى تجارية دولية في مدينة نيويورك لدى شركة المحاماة بافيا وهاركورت، حيث عملت كشريكه مساعدة ومن ثم كشريكه كاملة في الشركة من عام 1984 حتى عام 1992. في عام 1981، عينها الرئيس جورج اتيش دبليو بوش (الأب) قاضية في محكمة المقاطعة الجنوبية من نيويورك، حيث خدمت في هذا المنصب من عام 1992 حتى عام 1998. وعملت بعدها قاضية في محكمة الاستئناف الأميركية لدائرة الثانية من عام 1998 حتى عام 2009. عينها الرئيس أوباما عضواً في المحكمة العليا وتولت منصبها ابتداءً من 8 آب/أغسطس 2009.

ساندرا داي أوكونور (متقاعدة)، عضو الامحكمة العليا، ولدت في إل باسو بولاية تكساس، في 26 آذار/مارس 1930. تزوجت من جون جي أوكونور الثالث سنة 1952 ولهم ثلاثة أولاد: سكوت، بريان، وجى. نالت شهادة البكالوريوس في الفنون وشهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة ستانفورد. خدمت كنائبة مدعى عام لمحافظة سان ماتيو، في كاليفورنيا من 1952 إلى 1953، وكمحامية مدنية لمركز سوق كوارتر ماستر لإمدادات وتموين الجيش الأميركي في فرانكفورت بألمانيا، من 1954 إلى 1957. من 1958 إلى 1960، مارست المحاماة في ماريبل بولاية أريزونا، وخدمت كمساعدة للمدعي العام في ولاية أريزونا من 1965 إلى 1969. عُيّنت عضواً في مجلس الشيوخ لولاية أريزونا سنة 1969 ومن ثم أعيد انتخابها لدورتين مدة الواحدة منها سنتان. سنة 1975، انتُخبت قاضية في المحكمة العليا لمحافظة ماريكوبا حيث خدمت لغاية 1979، عندما عُيّنت قاضية في محكمة الاستئناف بأريزونا. عينها الرئيس ريجان عضواً في المحكمة العليا، واحتلت مقعدها في 25 أيلول/سبتمبر 1981. تقاعدت القاضية أوكونور من المحكمة العليا في 31 كانون الثاني/يناير 2006.



Collection of the Supreme Court of the United States

ساندرا داي أوكونور



Collection of the Supreme Court of the United States

ديفيد اتش سوتير

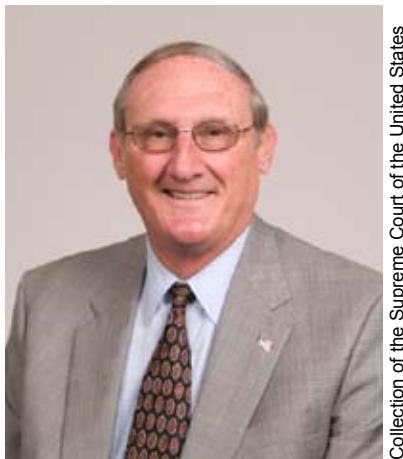
ديفيد اتش سوتير (متقاعد)، عضو المحكمة العليا، ولد في ملروز بولاية ماساتشوستس، في 17 أيلول/سبتمبر 1939. تخرج من كلية هارفرد حيث نال شهادة البكالوريوس في الفنون. وبعد أن قضى سنتين كحائز على منحة رودس الدراسية في كلية مغادلين، أكسفورد، نال شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة أكسفورد، وشهادة الماجستير في الفنون سنة 1989. بعد نيله الدكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق، أصبح شريكاً في مكتب المحامية أور اندي رينو في كونكورد، بولاية نيو هامشير، من 1966 إلى 1968، عندما أصبح مساعداً للمدعي العام لولاية نيو هامشير. سنة 1971، أصبح نائباً لمدعي عام ولاية نيو هامشير ثم عين مدعياً عاماً لولاية نيو هامشير، سنة 1976. سنة 1978، عُين عضواً في المحكمة الأعلى في نيو هامشير، وعُين سنة 1983، عضواً في المحكمة العليا في نيو هامشير. وأصبح قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة الأولى، في 25 أيار/مايو 1990. عينه الرئيس جورج دبليو بوش عضواً في المحكمة العليا، واحتل مقعده في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990. تقاعد القاضي سوتير من المحكمة العليا في 29 حزيران/يونيو 2009.

القاضيان سوتير وأوكونور لا يزالان يُعتبران حتى الآن عضوين في المحكمة ولهمَا كتاب قضائيون ومكاتب في مبني المحكمة العليا.

العمل خلف الكواليس

المستندات كي يتمكن القضاة من استعمالها لاتخاذ قراراتهم بشأن أطراف كل قضية.

كما أتولى أدواراً رسمية أخرى في المحكمة، فعلى سبيل المثال، أحضر جميع جلسات المرافعة الكاملة في المحكمة. أجلس على أحد طرفي منصة القضاة ويجلس مدير شرطة المحكمة على الطرف الآخر. تكون هناك لتقديم أية مساعدة قد يحتاج إليها القضاة. علاوة على ذلك، عندما يطلب من المحامين تقديم طلباتهم للدخول إلى المحكمة العليا، فلكي تقوم بأي عمل لدى المحكمة عليك أن تكون عضواً في هيئة المحامين،



Collection of the Supreme Court of the United States

وليام كي سوتر الكاتب القضائي

يقوم القاضي بدراسة الطلب والموافقة عليه ومن ثم أتولى عملية حلف اليمين للأعضاء الجدد في هيئة المحامين.

لقد استمعت إلى ما يزيد عن 1300 مرافعة شفهية خلال فترة عملي، ورغم أن المحامين الذين يقفون أمام المحكمة العليا يكونون قد درسوا وتدربيوا على مرافعاتهم لمئات من الساعات، فإنهم يبقون متورطين الأعصاب لأنهم يواجهون تسعه قضاء لامعين بدرجة استثنائية قراؤاً ملخصات الدعاوى وأعدوا عشرات من الأسئلة لطرحها.

نحاول أن نساعد المحامين لكي يتخلصوا من توترهم الزائد، خاصة وأنهم يتزلفون أمام المحكمة العليا، وقد كتبت كتباً أقدم فيه نصائح للمحامين حول الأشياء التي أوصي بهم بها، والأشياء التي لا أوصي بهم بعملها. في جميع الأحوال، تشكّل المرافعة الشفهية مهنة المحاماة في أعلى مراتبها.

توظف المحكمة العليا الأمريكية تسعة مسؤولين قانونيين لمساعدة المحكمة في أداء مهامها. ونقدم هنا روایات مباشرة كتبها أربعة من هؤلاء المسؤولين الذين يعملون حالياً في المحكمة: الكاتب القضائي، مدير شرطة المحكمة، مقرر قرارات المحكمة، ومسؤول الإعلام العام. ينافش هؤلاء المسؤولون آراءهم حول إدارة المحكمة ومشاعرهم تجاه مهامهم. المسؤولون الآخرون في المحكمة هم المستشار القانوني لرئيس المحكمة، أمين المكتبة، المستشار القانوني للمحكمة، أمين المحكمة، ومدير أنظمة البيانات.

أصبح وليام كي سوتر الكاتب القضائي التاسع عشر للمحكمة العليا الأمريكية عام 1991. شغل في السابق مهنة ضابط عسكري ومحامي في الجيش الأميركي، وتقاعد برتبة ميجور جنرال (لواء). تخرج من جامعة ترينتي في سان انطونيو، ولاية تكساس، ومن كلية الحقوق في جامعة تولين في نيو أورلينز، ولاية لويزيانا.

عندما أوشك على إكمال مسيرة عمل المهنية في الجيش، كمحامي قضائي والاقتراب من نهاية فترة خدمتي في الجيش، علمت أن وظيفة كاتب قضائي سوف تشغّل في المحكمة العليا الأمريكية. قدمت طلباً وحصلت على الوظيفة بعد يومين من إجراء مقابلة معي. كان ذلك قبل 18 عاماً، وكان كل يوم من الأيام منذ ثمّ تعيني الكاتب القضائي التاسع عشر في المحكمة العليا الأمريكية يوماً رائعاً.

وظيفة الكاتب القضائي تتمثل في العمل كمسؤل ارتباط بين المحامين، والمتقاضين، والناس وبين المحكمة. في كل محكمة عليا علمت بوجودها في العالم كان هناك كاتب قضائي. في كندا، يسمى الكاتب القضائي أمين السجل. وفي البرازيل يسمى الأمين العام. لدى كل محكمة عليا عبر مجلـل أوروبا وآسيا كاتب قضائي.

وهنا في المحكمة العليا الأمريكية عندما تقدم برفع قضية أو دعوى استئناف أو التمايز، لا تذهب لمقابلة الشخص الذي يرتدي ثوب القاضي، بل تذهب إلى الكاتب القضائي أو أحد المفوضين من قبله الذين يتولون الأمور المتعلقة بالمستندات القانونية. وهذا في المحكمة العليا يوجد 32 شخصاً منا، بمن فيهم المساعدون القانونيون الذين يتمتعون بتدريب عالي وغير المساعدين القانونيين والمحامون أنفسهم، وجميعهم يقومون بجمع المستندات والتأكد من أهلية القضايا لكي تنظر فيها المحكمة ومن إتمام تقديمها في الوقت المناسب. نقوم بإعداد

في 11 أيلول/سبتمبر 2001، حصلت المهمات الإرهابية على الولايات المتحدة. ولناحية سلامة وأمن المحكمة، غير هذا الحادث الطريقة التي تنظر بها جميعاً إلى الأمان وإمكانية الوصول إلى الأماكن العامة.

من مهماتي الرئيسية الأخرى "مراقبة المحكمة"، مما يعني ان تكون مسؤولة عن مراقبة القضاة إلى الكونغرس لحضور الإقاء الرئيس خطاب حال الاتحاد، وإلى حفلات التنصيب الرئاسية، والجنازات الرسمية والقيام بمهام رسمية أخرى، كما أعني بتأمين سلامتهم عند حضورهم هذه الأحداث. علاوة على ذلك،



Collection of the Supreme Court of the United States

باميلا تالكين رئيسة الشرطة العاشرة

ينسق مكتبي معظم المحاضرات، وحفلات الاستقبال، وحفلات العشاء والأحداث الأخرى البالغ عددها حوالي ألف، التي تحصل سنوياً في المحكمة العليا.

ونظراً لأهمية المحكمة العليا لهذه البلاد، وبموجب إطار العمل الدستوري لدينا، اعتبر ان المحكمة مكان رائع للعمل يوماً بعد يوم. كافة الناس هنا محترفون بدرجة استثنائية، ووثقون، وأنذكياء. يأتي كل يوم بشيء جديد وتقوم المحكمة كما القضاة بشيء رائع كجزء من تقليد طويل الأمد. في كل يوم يزور السواح مبني المحكمة، الذي لا يُشكّل مبني مادياً رائعاً فحسب بل وأيضاً رمزاً استثنائياً لدورها الفلسفية والسياسية.

من أكبر المفاجآت بالنسبة لي، رغم أهمية القضاة وبعض الناس الآخرين الذي يعملون هنا، ان المحكمة العليا ليست مؤسسة تراثية صارمة. كلنا نكن الاحترام للمؤسسة وللمهنيين المؤسساتية التي يشغلها الناس، وكل واحد منا يتصرف بحرارة وعلى قدم المساواة عند التعامل مع بعضنا البعض. في عام 1987، أصبح فرانك وااغنر المقرر الخامس عشر لقرارات المحكمة العليا الأمريكية. تخرج من جامعة كورنيل في

هناك ميزتان تواصلان دفع المحكمة: التقليد والانضباط. ويتمثل التقليد بالنسبة إلى المحكمة بارتداء بنلة الصباح الرسمية المؤلفة من المعطف الخاطفي الطويل والسروال المقام التي يرتديها كل من رئيس الشرطة وأنا عندما نكون في المحكمة، والتي ارتداها جميع الكتاب القضائيين ورؤساء الشرطة من قبلنا. من ناحية الانضباط ليس هناك شيء يسمى قضية كبيرة او قضية صغيرة في المحكمة العليا، فكل القضايا مهمة ولا يشارك أي فرد منا عاطفياً في أي قضية. عليك أن تقوم بعملك ليس إلا.

بعد أن كنت طالب حقوق لسنوات عديدة، ومحامية، وبصفتي مواطناً أميركياً، كنت دائماً أكن احتراماً كبيراً لنظامنا القانوني وللحكم العلية، فإن مجرد الدخول إلى مبنى المحكمة في كل صباح يجعلني أشعر بأهميتي. اعتقادنا جميعبنا نشارك في الإحساس بأننا هنا من أجل القيام بالعمل الذي يمكن المحكمة من تنفيذ مهمتها الدستورية لمصلحة الناس.

باميلا تالكين هي رئيسة الشرطة العاشرة في المحكمة العليا الأميركيّة وأول امرأة تتولى هذا المنصب. حصلت على درجة بكالوريوس وماجستير باللغة الإسبانية من كلية بروكلين في جامعة سيني في نيويورك، وخدمت في السابق كنائب مدير تنفيذي للمكتب الأميركي للامثل، وهي وكالة فدرالية تنظيمية.

إني أشرف على أمن، وعمليات، وصيانة مبني المحكمة العليا الأميركيّة. دوري الأكثر ظهوراً هو حضور جميع جلسات المحكمة والقيام بمسؤولية "الصراح" بدخول القضاة إلى جلسات المحكمة خلال دورة انعقادها التي تمتد من شهر تشرين الأول/أكتوبر وحتى حزيران/يونيو. قبل ان تبدأ المحكمة بالعمل، أقوم بطرق المطرقة، فأنا الشخص الوحيد في المحكمة الذي يحمل مطرقة، ثم أقوم بالتعريف عن القضاة التسعة وافتتاح الجلسة بإطلاق صرخة الافتتاح الرسمية للمحكمة، التي تتضمن: "صمت! صمت! صمت!" (Oyez! Oyez! Oyez!).

إنني أول امرأة تتولى وظيفة رئيسة الشرطة وعاشر رئيسة في تاريخ المحكمة. ارتدى جميع من سبقوني في المنصب ملابس رسمية وعندما أصبحت رئيسة شرطة كان علي بدون شك أن أرتدي نفس الملابس التي ارتداها الرجال دائماً عند حضورهم جلسات المحكمة. بنلة الصباح الرسمية المؤلفة من المعطف الخاطفي الطويل، والسروال المقام، والصدرية.

من أهم مهماتي الحفاظ على أمن المحكمة. أدير قوات الشرطة المستقلة التابعة للمحكمة خلال قيام أفرادها بحماية المبني وأوفر الأمان للقضاة، ولموظفي المحكمة الآخرين، وللزوار. بعد انقضاء حوالي ثمانية أسابيع على تسلمي منصب مديرية الشرطة



فرانك واغنر مقرر قرارات المحكمة العليا

مدينة إيني، بولاية نيويورك عام 1987، ومن كلية ديكنسون للحقوق في كارلاي، بولاية بنسلفانيا. كان يعمل في السابق محام ومحرر قانوني.

مهمتي الأولى هي نشر جميع الآراء القانونية التي تصدرها المحكمة العليا ضمن مجموعة من كتب الحقوق تسمى "تقارير الولايات المتحدة". هذه المجلدات هي نشرة رسمية للمحكمة العليا. قبل أن تصدر المحكمة حكمًا في أي قضية، يدرس الموظفون في مكتبي وأنا بعناية فائقة كل رأي صدر حول القضية للتأكد من صحة الاستشهادات والاقتباسات، ومن صحة الأسلوب، ومن عدم حصول أخطاء مطبعية أو نحوية. كما ننشر أيضًا ملخصات تحليلية قصيرة حول الآراء تسمى "الخلاصات". يقرأ محام ومساعد قضائي يعملان في هذا المكتب كل نص لكل رأي في كل القضايا قبل نشره.

إني المقرر الخامس عشر لقرارات المحكمة العليا منذ عام 1789. كان الكزاندر دالاس المقرر الأول، وكتب أول تقاريره منذ اللحظات الأولى لبدء أعمال المحكمة عام 1790. لم يكن موظفًا لدى المحكمة، بل كان رجل أعمال خاص سجل ملاحظات دقيقة عن عمل المحكمة، ثم باع هذه الملاحظات إلى عامة الناس. واليوم فإن وظيفتي تشغّل إحدى الوظائف الخمس في المحكمة التي أنشأها القانون.

أي محام يأتي إلى المحكمة العليا للمرافعة في قضية يستعمل تقاريرنا من أجل اجراء دراسة دقيقة لما قررته المحكمة في كل القضايا على مر السنين. الكثير من التفاعل الذي يحصل خلال المرافعات الشفهية يأتي من القضاة الذين يطلبون من المحامين تمييز حجمهم عن ما كانت المحكمة قد قررت في قضايا أخرى. فالاختلاف في وضع فاصلة يمكن أن يغير المعنى القانوني لحكم صادر. فإذا كنت ترافق في قضية أمام المحكمة العليا، يجب أن تعرف بدقة ما قالته المحكمة. يستعمل تقاريرنا المحامون والقضاة وأساتذة الحقوق.

سألني زائر أجنبي قبل بضع سنوات كيف تحول المحكمة دون قيام الصحافة وآخرين بإعطاء فكرة خاطئة عن قرارات المحكمة. وكان جوابي هو اننا نعد التقارير الرسمية حول القرارات ونشرها بأسرع ما يمكن على أوراق مطبوعة وعلى الإنترنت.

غير استعمال الكمبيوتر لحفظ سجلات المحكمة وظيفتي بدرجة ذات شأن على مر السنين. قبل ذلك، كان على الناس ان يتظاروا على الأقل مدة ثلاثة او أربعة أيام للحصول على نسخة من أي قرار اتخذه المحكمة. أما اليوم، فنأخذ الصورة الإلكترونية لقرار المحكمة ونعرضه على موقعنا على الإنترنت خلال دقائق من صدوره بحيث يمكن كل شخص في أي مكان في العالم

مهتم بالقضية ان يقرأ كل ما قالته المحكمة.
قبل مجئي إلى المحكمة العليا، كنت أعمل محررًا قانونيًّا لدى دار نشر وقد حررت مجموعات متنوعة من كتب الحقوق، شملت نسخة تجارية عن تقارير المحكمة العليا التي أنتجهمااليوم. درست اللغة الإنجليزية في الجامعة ثم تابعت دراستي في كلية الحقوق. وعندما تركت هذه الكلية رغبت في الحصول على عمل يسمح لي باستعمال دراستي في اللغة الإنجليزية كما شهداتي في الحقوق. وعندما أصبح هذا العمل متوفراً، قدمت طلبًا وعرض على ما اعتبره الوظيفة العليا في مجال التحرير القانوني. مضت علىي مدة 22 سنة وأنا أقوم بهذه الوظيفة وأعمل بآن ابقى هنا إلى ان اتقاعد.

في عام 1999، أصبحت كاثلين لاندين أربرغ، مسؤولة الإعلام العام الخامسة في المحكمة العليا الأمريكية. تخرجت كاثلين من جامعة فرجينيا وعملت في السابق ككاتبة طلبات في محكمة الاستئناف في الدائرة الرابعة، ومساعدة محام في محكمة الضرائب الأمريكية، ومديرة قضايا في محكمة الإفلاس الأمريكية.

إنني أعمل مسؤولة عن الإعلام العام في المحكمة العليا الأمريكية وأنا خامس شخص يشغل هذا المنصب الذي أنشئ عام 1935. أدرك رئيس المحكمة آنذاك ان وسائل الإعلام تنشر القاريء حول آراء المحكمة بصورة غير دقيقة أو لا تنشرها على الإطلاق. ومن أجل تصحيح المشكلة، تم إنشاء مكتب الإعلام العام ليكون مصدر المعلومات حول المحكمة ونقطة الاتصال بين المراسلين وعامة الناس. إنني أخدم كنافذة رسمية للمحكمة. تتمثل مسؤولياتي الأولية في تثقيف الناس حول تاريخ ووظيفة المحكمة، وإصدار أوامر وآراء المحكمة من مكتبي في نفس وقت الإعلان عنها من جانب القضاة في المحكمة،



Collection of the Supreme Court of the United States

كاثلين لاندين أربرغ

مسؤولة الإعلام العام في المحكمة العليا

نحو الموارد او الناس الموجودين خارج قاعة المحكمة الذين قد
يسطرون مساعدتهم، كالمحامين الذين شاركوا في المرافعات
 حول القضية او الخبراء في القانون الدستوري.

الآراء الواردة تعكس وجهات نظر كاتبها.

وبتسهيل التغطية الدقيقة والمطلعة التي تقوم بها وسائل الإعلام.

يتتألف الجسم الصحفي في المحكمة العليا من حوالي 35 فرداً يعملون لدى 18 وكالة أنباء يتولون تغطية أعمال المحكمة على أساس دوام كامل. ولكن فيما يخص القضايا الشهيرة فقد يأتي إلى المحكمة أكثر من 100 مراسل. تزود المحكمة غرفة صحفة لاستعمال المراسلين. وتتوفر للصحافيين الذين يغطون أخبار المحكمة على أساس منتظم فسح للعمل فيها. كما تزود المحكمة مقصورات للبث الإذاعي تناسب استعمال مراسلي الإذاعات والتلفزيون.

ولأن استعمال آلات التصوير غير مسموح به في قاعة المحكمة، تستعمل الرسوم التشكيلية لتصوير المرافعات الشفهية. لكن بعد انتهاء المرافعات الشفهية، يجتمع المراسلون وطواقم التصوير سوية على الساحة الرخامية أمام مبني المحكمة لإجراء مقابلات مع المحامين المشاركون في القضية.

لا أحد يعرف مسبقاً ما ستكون عليه القرارات التي اتخاذها القضاة قبل الساعة العاشرة صباحاً ولذلك يوجد دائماً عنصر الترقب. وهذا صحيح ولا سيما قرب نهاية دورة انعقاد المحكمة عندما يتم عادة إصدار القرارات حول القضايا التي جرى انتظارها طويلاً. ينظم مكتبي الآراء وفق الترتيب الذي سيعلن عنه في قاعة المحكمة. تعلن هذه الآراء وفق ترتيب أكاديمية القضاة الذين كتبوا الرأي.

نستمع إلى الإعلانات الصادرة من المحكمة عبر مكبرات الصوت المركبة في مكتبي ونوزع الآراء الواحد تلو الآخر حال الإعلان عنها في قاعة المحكمة. يقوم القاضي الذي كتب الرأي بتلخيص وقائع القضية وقرار المحكمة. يستمع بعض المراسلين إليه من مكتبي كي يتمكنوا من الحصول على نسخ فورية للآراء وال مباشرة بكتابية تقاريرهم. ويختار مراسلون آخرون سماع الإعلانات في قاعة المحكمة بالذات حيث يجلسون في القسم الذي يضم مقاعد مخصصة للصحافة.

لا يعلق مكتب الإعلام العام أبداً على رأي اتخذه القضاة أو يحاول أن يشرح رأياً لأن آراء المحكمة تتحدث عن نفسها. لكننا، مع ذلك، نزود الإرشاد إلى الصحفيين من خلال توجيههم

القضاء يجتمعون سوية : التبادلات الدولية والنظام القضائي الأميركي

ميرا غور-أري

حيث تمكن القضاة من تبادل تصوراتهم حول التحديات والمكافآت التي ينالها القاضي لدوره في المحافظة على حكم القانون.

لدى الجسم القضائي الأميركي الكثير لمшاطرته، بفضل تاريخه الطويل في الاستقلالية، وفقه القانوني المتتطور، وخبرته الغنية في إدارة نظام محاكم واسع ومتتنوع في كل سنة، تستضيف الولايات المتحدة أكثر من 2000 قاضٍ ومحامٍ يأتون من الخارج. وفي السنة الماضية لوحدها استقبلت المحكمة العليا للولايات المتحدة أكثر من 1,000 زائر يمثلون أكثر من 90 دولة.



Courtesy of the Open World Leadership Center at the Library of Congress

كان من بين هؤلاء الزوار قضاة من محاكم عليا في البيرو، وروسيا، وكوبيا الجنوبية. لا يزور هؤلاء

القضاة العاصمة واشنطن فقط، فالواقع أن المحاكم الفدرالية عبر جميع الولايات المتحدة تستقبل بعثات زائرة. زار أكثر من 150 قاضٍ محاكم المقاطعة الجنوبية لنيويورك عام 2008، كان من بينهم قضاة من الصين، وإيران، وأيرلندا. واستضافت المحكمة الفدرالية في تامبا، ولاية فلوريدا، 46 زائراً قضائياً أجنبياً في السنة الماضية، كان من بينهم قضاة من كندا، والأردن، وبنما، وسورينام. وشملت مجموعات أخيرة من زوار المحاكم في شيكاغو، ولوس انجلوس ونيو اورلئنز، بعثات من ليبريريا، والبرازيل، والباناما.

رغم تنوع البلدان المتمثلة في المبادرات الدولية، فإن الأسئلة التي تتكرر أكثر خلال هذه المبادرات تتعلق بموضوع واحد: كيف يستطيع القضاة والأنظمة القضائية العمل بفعالية أكبر؟ يزيد القضاة الزائرون ان يعرفوا الأمور المتعلقة بالإدارة القضائية، والاستراتيجيات التي يستخدمها القضاة الأميركيون

ميلا غور-أري هي مديرة مكتب العلاقات القضائية الدولية في المركز القضائي الفدرالي، وكالة التعليم والإبحاث الخاصة بالمحاكم الفدرالية الأميركية.

في هذه المقالة، تصف الكاتبة الخطوط العريضة للبرامج المتوفرة للقضاة من حول العالم لتبادل المعلومات ودعم مهمتهم المشتركة الهادفة إلى احترام حكم القانون.

اختبرت المحاكم في الولايات المتحدة تأثير العولمة بطرق عدّة. يشتمل الاحتكام إلى القضاء، بوتيرة متزايدة، على أدلة موجودة في الخارج، وقوانين أجنبية، ومعاهدات دولية، مما يجعل القضاة يحتكون بقضايا قانونية من حول العالم. أثر ذلك بدوره اهتماماً متزايداً لدى القضاة الأميركيين في عالم القانون الموجود خارج سلطاتهم القضائية، واستضاف قضاة الأميركيون عديدين زواراً من رجال القضاء الأجانب وساهموا في مؤتمرات ومشاريع مساعدات فنية في الخارج. هذه التبادلات الدولية لها قيمة كبيرة وهي مجده للطرفين،



القاضية روث بيدر غنزبرغ، القاضي يوري إيفانوفيش سيدورنكو من روسيا وزوجته سفيتلانا، مع رئيس المحكمة العليا جون روبرتس.

المزايا الغريبة العديدة التي تتمتع بها المحاكم الأمريكية. يتتوفر أمام القضاة القادمين من دول لا تتبع نظام هيئة محلفين الفرصة لمرأفة كيفية انتقاء المحلفين وعملية المحاكمة. يلاحظون فوراً الفرق بين الواقع وتصوره هوليوود له، ويعجبون في أحيان كثيرة بعلاقة الاحترام المتبادل التي تتطور بين المحلفين والقضاة. بصورة مماثلة، يفاجأ القضاة الأميركيون، الذين تتفقوا بعمق على تقليد القانون العام، عندما يتعرفون على واجبات سلطات قاضي التحقيق في الدول التي تتبع القانون المدني. يثير اهتمامهم أيضاً التوجه المختلف جداً لإجراءات المحكمة التي تعتمد بصورة أكبر على المرافعات الخطية التي يقدمها المحامون، بدلاً منأخذ شهادات شفهية في المحكمة. من الممكن لهذه المباحثات والمناظرات أن تبدأ بين هيئة المحلفين بمناقشة المفردات اللغوية نظراً لأن العديد من العبارات الفنية التي تحدد الأنظمة القانونية (المحكمة، الاستئناف، المسماومة القضائية حول الاعتراف بالذنب) قد تكون لها معان مختلفة.

يعلق زوار المحاكم الأمريكية القادمون من دول أقل نمواً في أحيان كثيرة على التقليد العميق الجذور للاستقلالية القضائية في الولايات المتحدة والميزات العملية والمادية الكثيرة التي تصفيها هذه الاستقلالية على عمل القاضي. إحدى هذه الميزات المهمة التي يتمتع بها القضاة الفدراليون في الولايات المتحدة هي إشغالهم منصبهم لمدى الحياة، وهو إشغال محمي من النزوات السياسية والاضطرابات. كما ان المحاكم الأمريكية تملك موارداً جيدة بوجود عدد من دور المحاكم الجديدة، والمكتنة الواسعة، والوكالات الإدارية والموظفين، وهي أمور تسهل عمل القاضي إلى حد كبير.

يمضي بعض القضاة الزائرين وقتاً مع ممثلي المؤسسات التي تدعم عمل النظام القضائي الأميركي. المؤتمر القضائي للولايات المتحدة هو الهيئة التي تصنع السياسة للمحاكم الفدرالية. ولجنة العلاقات القضائية الدولية العائدة للمؤتمر تنسق العديد من مبادرات النظام القضائي مع دول أخرى، وتحدد القضاة الذين يملكون خبرات في مجالات معينة للمشاركة في تنفيذ مشاريع تطوير قضائية وتسهيل زيارات البعثات الأجنبية للمحاكم الأمريكية عبر البلاد.

يدعم هذه الجهود موظفون من المكتب الإداري للمحاكم الأمريكية، وهي الوكالة المسؤولة عن الشؤون الإدارية

في إدارة المجموعة الكبيرة من القضايا المرفوعة إليهم بصورة كفؤة، وتطوير عمليات تدريب القضاة وموظفي المحاكم، كما التجربة الأمريكية في تنفيذ وفرض تطبيق مجموعة قوانين السلوك القضائي.

يشاهد القضاة الأجانب خلال زيارتهم مجموعة واسعة من الإجراءات: الاجتماعات لبحث القضايا، الاستدعاءات إلى المحكمة في القضايا الجنائية، والاستئناف إلى طلبات إطلاق سراح السبيل مقابل كفالة مالية، والمحاكمات، والمرافعات الشفهية، وإجراءات الإفلاس. ربما الأمر الأهم هو أن القضاة الزوار توفر لهم فرصة التحدث المباشر إلى قضاة لكل من الزائر والمضيف على حد سواء تبصّرات مفيدة حول طريقة إصدار الأحكام.

روابط مشتركة

بالتأكيد، يعجب كل من الزائر والمضيف بالشعور المشترك حول دورهم و مهمتهم، رغم الاختلافات في التقاليد القانونية السائدة في بلادهم، وأليات إصدار الأحكام، والموارد. تقع المسؤولية على عاتق القاضي، عبر العالم، للمحافظة على كرامة إجراءات المحكمة وضمان احترام حقوق المتقاضين. يكتشف قضاة في أحيان كثيرة أن العباء العظيم لهذه المسؤولية، ورسالة إصدار الأحكام بصورة فردية، كثيراً ما يكون ظاهرة تشاطرها مختلف الثقافات، وهو إدراك يمكن القضاة من الاتصال بسهولة أكبر بزملائهم من دول أخرى.

يمكن هذا الانفتاح من أن تؤدي هذه المباحثات إلى مناقشات صريحة حول فوائد ومساوئ الأنظمة القضائية المختلفة. يتوقع القضاة الذين يزورون الولايات المتحدة إلى تعلم كل شيء حول

بصورة مماثلة، تدمج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشاريع التنمية والمبادرات كجزء من مشاريعها للديمقراطية ونظام الحكم. لا يصور الامتداد والمدى الواسع لهذه الجهود مجرد الالتزام العميق للولايات المتحدة بتسهيل المبادرات القضائية الدولية، بل وأيضاً الاهتمام القوي للقضاة بالعمل مع زملائهم حول العالم.

رغم أنها تُشكل إطاراً رسمياً أكثر، فإن المؤتمرات الدولية توفر مجالاً ثميناً أمام القضاة من الولايات المتحدة للتعلم من زملائهم الأجانب ومشاطرتهم خبراتهم. ترعى هذه المؤتمرات منظمات دولية وغير حكومية، كما مؤسسات وجامعات خاصة.

الجمعية الدولية للقضاة هي جمعية تضم منظمات قضائية قومية من دول عبر العالم. تركز اجتماعاتها السنوية على وضع الجسم القضائي، والقانون، والإجراءات، ومسائل أخرى تهم القضاة.

في عام 2006 استضافت الجمعية الأمريكية للقانون الدولي وكلية الحقوق في جامعة هارفرد مؤتمراً قضائياً بين الدول حضره قضاة من محاكم عليا من حول العالم. ركز هذا المؤتمر اهتمامه على دور الشبكات القضائية الدولية في دعم الجهود الهدافلة إلى تعزيز الأخلاقيات القضائية، والتعليم القضائي وفرض تطبيق الأحكام.

تعقد المنظمة الدولية للتدريب القضائي مؤتمرات تركز بدرجة أضيق على المؤتمرات نصف السنوية للقضاة المنخرطين في جهود التعليم القضائي.

يخدم معهد براندysis للقضاة الدوليين أيضاً جانباً أكثر تميزاً للتعاون القضائي الدولي ويزود منتدي للقضاة الذين يعملون في محاكم دولية لكي يتشارطروا تجاربهم ويناقشوا أفضل الممارسات.

تُقدر هذه التبادلات القضائية عالياً لأسباب عديدة. يمكن الإحساس بالترابط العالمي المتداول في كل ناحية بالفعل من نواحي الحياة العصرية، ولا يُشكّل عمل الجسم القضائي استثناءً لذلك. الدليل على هذه الظاهرة يأتي عن طريق الأعداد المتزايدة من النزاعات العابرة للحدود، كما عن إمكانيات الوصول المتزايدة إلى المعلومات، والصور، والقرارات القانونية الصادرة من هيئات قضائية حول العالم.

الفرصة لقاء والتعلم من قضاة اختبروا أنظمة تعليمية مختلفة، وعمليات تعين [للقضاة] مختلفة وتحديات عملية لا تقدر بثمن. تُمنح للقضاة الفرصة لرؤية آليات العدالة من خلال نظرة جديدة وإعادة مراجعة إجراءاتهم وممارساتهم المهنية وفق وجهة نظر جديدة لا تُشكّل الاختلافات في اللغة والقاليد أي عائق أمام تقدير الشعور المشترك للأخرين حول الهدف، أي الالتزام بالعدالة والمحافظة على ثقة الناس.

و القانونية للجسم القضائي. في كل سنة يستضيف المكتب الإداري قضاة أجانب وإداريين من المحاكم في مكتبه في واشنطن العاصمة لمناقشة مواضيع تتراوح بين م肯نة المحاكم وعملية وضع الموازنات، إلى العلاقات مع وسائل الإعلام وأمن المحاكم.

المركز القضائي الفدرالي هو وكالة الأبحاث والتعليم للمحاكم الفدرالية الأمريكية. جرى تعديل قانون السلطات التنفيذية للمركز عام 1991 ليشمل تقريباً "لتزويد معلومات تساعد على تحسين إدارة العدل في الدول الأجنبية وللحصول على معلومات حول الأنظمة القضائية في الدول الأخرى، الأمر الذي سوف يحسن إدارة العدل في محاكم الولايات المتحدة".

يشدد هذا التعديل القانوني على الإدراك بأن مشاركة الجسم القضائي الأميركي مع نظرائه في الخارج هو طريق ذو اتجاهين يوفر فرصة ليس لمساطرة الدروس التي جرى تعلمهها في الولايات المتحدة فحسب، بل وأيضاً فهم كيف تصمم دول أخرى أنظمة المحاكم لديها. يؤمن برنامج المركز للزملاء القضائيين الأجانب الزائرين فرصة للقضاة الأجانب لمتابعة مشاريع أبحاث مركزية بدرجة أكبر، ولقضاء الوقت في زيارة المحاكم ومقابلة القضاة الأميركيين. كان من بين آخر الزملاء قاض من أفغانستان أعد كتاباً مرجعياً للمحاكم الجنائية صمم على غرار الكتاب المرجعي الذي وضعه المركز لقضاة المحاكم المقاطعات الأميركيتين، وقاد من البرازيل حل للمسؤولين الإداريين تقنيات إدارة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وقاد من الصين درس دور المحاكم في الجسم القضائي الأميركي.

التبادلات المهنية

يسهل عدد من المنظمات والمؤسسات في الولايات المتحدة التبادلات القضائية بين الدول. أنشئ برنامج العالم المفتوح الممول من الكونغرس الأميركي، ليتولى المهمة الواسعة لتعزيز "التعاون بين الولايات المتحدة ودول أوراسيا ودول البلطيق" وذلك من خلال تسهيل التبادلات المهنية التي تركز على الحكم الديمقراطي القائم على المساءلة. ومنذ تأسيسه عام 1999 جلب برنامج حكم القانون التابع لبرنامج الحكم المفتوح إلى الولايات المتحدة ما يزيد عن 12 ألف قاضٍ وختصاصي في المحاكم من روسيا، وأوكرانيا، وليتوانيا، وأوزبكستان لزيارات تدوم أسبوعاً يزورون خلالها المحاكم الأميركيّة عبر البلاد. ربما كانت وزارة الخارجية هي الأكثر نشاطاً في دعم عمل الجسم القضائي الأميركي مع دول أخرى. ففي عام 2009، سافر قضاة من الولايات المتحدة إلى دول شملت ماليزيا، رومانيا، بلغاريا، مونتنيغرو، والبرازيل. تعمل وزارة العدل أيضاً بشكل وثيق مع القضاة الأميركيين كجزء من جهود المساعدة الفنية الدولية التي تقوم بها، حيث أرسلت قضاة الأميركيين إلى جورجيا، ونبيال، والإمارات العربية المتحدة من بين دول أخرى، واستقدمت بعثات من الخارج إلى الولايات المتحدة.

مصادر إضافية

Books, articles, and Web sites on the U.S. Supreme Court

BOOKS AND ARTICLES

Borgen, Christopher J., ed. "A Decent Respect to the Opinions of Mankind...," Selected Speeches by Justices of the U.S. Supreme Court on Foreign and International Law. Washington, DC: American Society of International Law, 2007.
<http://www.asil.org/files/DecentRespectForeword.pdf>

Collins, Paul M., Jr. Friends of the Supreme Court: Interest Groups and Judicial Decision Making. New York, NY: Oxford University Press, 2008.

Eisgruber, Christopher L. The Next Justice: Repairing the Supreme Court Appointments. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Epstein, Richard A. Supreme Neglect: How to Revive Constitutional Protection for Private Property. New York, NY: Oxford University Press, 2008.

Greenberg, Jan Crawford. Supreme Conflict: The Inside Story of the Struggle for Control of the United States Supreme Court. New York, NY: Penguin Press, 2007.

Greenhouse, Linda. Becoming Justice Blackmun: Harry Blackmun's Supreme Court Journey. New York, NY: Time Books/ Henry Holt, 2005.

Hall, Kermit. The Pursuit of Justice: Supreme Court Decisions That Shaped America. New York, NY: Oxford University Press, 2006.

Hoffer, Peter Charles. The Supreme Court: An Essential History. Lawrence, KS: University of Kansas Press, 2007.

Lindquist, Stefanie A. Measuring Judicial Activism. New York, NY: Oxford University Press, c2009.

Marshall, Thomas R. Public Opinion and the Rehnquist Court. Albany, NY: State University of New York Press, 2008.
The Supreme Court's official Web site.

Peppers, Todd C. Courtiers of the Marble Palace: The Rise and Influence of the Supreme Court Law Clerk. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006.

Powe, Lucas A., Jr. The Supreme Court and the American Elite, 1789-2008. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009.

Sloan, Cliff, and David McKean. The Great Decision: Jefferson, Adams, Marshall, and the Battle for the Supreme Court. New York, NY: Public Affairs, 2009.

Toobin, Jeffrey. The Nine: Inside the Secret World of the Supreme Court. New York, NY: Doubleday, 2009.

Toobin, Jeffrey. "No More Mr. Nice Guy: The Supreme Court's Stealth Hard-liner." **The New Yorker** (May 5, 2009).

http://www.newyorker.com/reporting/2009/05/25/090525fa_fact_toobin?currentPage=all

Van Geel, Tyll. Understanding Supreme Court Opinions. New York, NY: Pearson/Longman, c2009.

Wald, Patricia M. "The Use of International Law in the American Adjudicative Process." **Harvard Journal of Law and Public Policy**, vol. 27, no. 2 (Spring 2004).

Ward, Artemus. Sorcerers' Apprentices: 100 Years of Law Clerks at the United States Supreme Court. New York, NY: New York University Press, 2006.

Woodward, Bob. The Brethren: Inside the Supreme Court. New York, NY: Simon and Schuster, 1979.

WEB SITES

ABOUT THE COURT

Supreme Court of the United States

<http://curiae.law.yale.edu>

Web Guide to U.S. Supreme Court Research

A selection of annotated links to the most reliable, substantive sites for U.S. Supreme Court research.
<http://www.llrx.com/features/supremecourtwebguide.htm>

THE JUDGES

Interviews of U.S. Supreme Court Justices

Law professor Bryan Garner interviewed eight of the nine justices about legal writing and advocacy.
http://lawprose.org/interviews/supreme_court.php

NEWS

NewsHour Supreme Court Watch

http://www.pbs.org/newshour/indepth_coverage/law/supreme_court/

Supreme Court: New York Times Topics

http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/organizations/s/supreme_court/index.html?inline=nyt-org

NOMINATIONS

Supreme Court Nominations

Resources about the nomination process for replacement of U.S. Supreme Court justices. It includes lists of nominees confirmed and not confirmed by Congress, bibliography on the nomination process, and material on 2009 nominee Sonia Sotomayor. From the Law Library of Congress.

<http://www.loc.gov/law/find/court-nominations.php>

Supreme Court Nominations Research Guide

“This guide is designed to explain the nomination process and to suggest resources for further research in the nomination process” for U.S. Supreme Court justices. From Georgetown Law Library.
http://www.ll.georgetown.edu/guides/supreme_court_nominations.cfm

United States Senate Committee on the Judiciary: The Supreme Court of the United States

The official Senate Judiciary Committee Web site for information on Supreme Court nominations.
<http://judiciary.senate.gov/nominations/SupremeCourt/SupremeCourt.cfm>

<http://www.supremecourtus.gov/>

The Supreme Court Historical Society

<http://www.supremecourthistory.org/>

ASSOCIATIONS

American Association for Justice

www.justice.org

American Bar Association

www.abanet.org

American Judicature Society

www.ajs.org

American Tort Reform Association

www.atra.org

Brennan Center for Justice

www.brennancenter.org

Justice at Stake Campaign

www.justiceatstake.org

CASES

Landmark Supreme Court Cases

A joint project of Street Law and the Supreme Court Historical Society.

<http://www.landmarkcases.org/>

On the Docket

Northwestern University’s Medill School of Journalism provides summaries of cases on the Supreme Court’s docket in partnership with the Oyez Project.

<http://journalism.medill.northwestern.edu/docket/>

Oyez: U.S. Supreme Court Multimedia

A complete and authoritative source for all audio recorded in the Court since the installation of a recording system in October 1955.

<http://www.oyez.org>

Preview of U.S. Supreme Court Cases

<http://www.abanet.org/publiced/preview/home.html>

U.S. Supreme Court Records and Briefs

Supreme Court records and briefs and other relevant materials from selected cases from the Lillian Goldman Law Library, Yale Law School.

جديد على فيسبوك



تواصل مع العالم



مجلة شهرية متوفّرة بعدة لغات

<http://america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية